

ثراء الدولة والمال العام

- نشأة المال العام والمرتبات .
- قانون من أين لك هذا ؟ - الجمع بين وظيفتين .
- الجزية فى الإسلام : تاريخها قبل الإسلام ومقاديرها - الغرض منها .
- بيت المال : مقره وديوانه - سجلاته - ميزانيته - موارده - مصارفه .
- الثروة الشعبية - القرض الوطنى .
- مخصصات الخليفة - خزنة الخليفة احتياط للمال العام .
- ديوان الميراث : منشأ الديوان - ضرائب التركات .
- ديوان المظالم - كيف نشأ نظام المصادرة - متى تكون المصادرة ومن تقع عليه ؟
- الملاحه فى الإسلام : مجالاتها وموانئها الكبرى - التفتيش الحركى .
- وجوه الصرف للمال العام - الإسلام والنظريات الاقتصادية - تطوير الشعوب المتخلفة .

Handwritten text at the top of the page, possibly a title or header.

obbeikandi.com

نشأة المال العام والمرتبات

قال «جورجى زيدان» : ومعلوم أن المملكة الإسلامية بلغت أوجها من الغنى والثروة فى العصر العباسى .

والمملكة الإسلامية عند التخصيص هى غير الدولة الإسلامية ، لأن هذه عبارة عن الحكومة ورجالها ، وأما المملكة فهى البلاد وأهلها .

● نشأة المال العام – فى عصر النبى (١ – ١١ هـ) :

كانت ثروة الدولة فى عصر النبى (ﷺ) عبارة عن بقايا الزكاة من ابل أو خيل أو ماشية ، وتمتاز عن أموال سائر الناس بمراع خاصة كانت تحبس فيها بالبقيع ، قرب المدينة ، يعبرون عنها بالحمى ، وبميسم كان النبى (ﷺ) نفسه يسمها به ، وبلغت الأموال فى أيام النبى (ﷺ) نحو ٤٠٠٠٠٠ بين ابل وخيل وغيرها .

ومن هذه الأموال وما يلحق بها من مال الصدقة « النقد » كانوا ينفقون على غزواتهم ، وعلى تحصيل الزكاة واعالة الفقراء ونحوهم .

● عصر الخلفاء الراشدين (١١ – ٤١ هـ) :

ثم قال «جورجى زيدان» : هذا هو عصر الإسلام الذهبى . . . عصر العدل والتقوى . كانت الحكومة جارية فيه على سنن العدل والاستقامة والغيرة الحقيقية على الدين ونبذ الدنيا . وهو العصر الذى اتخذته المسلمون منوالا ينسجون عليه ، وكلمما جادت دولة من دولهم عن جادة الحق طلبوا اليها الرجوع اليه . والسير على خطوات الخلفاء الراشدين .

● قانون للمرتبات والجمع بين وظيفتين :

ثم قال : ولما كثرت الأموال فى أيام عمرو وضع الديوان – سجل الدخل والخرج ، وسجل الجند – فرض الرواتب للعمال – الولاة –

والقضاة ومنع ادخار المال • وحريم على المسلمين اقتناء الضياع
والزراعة أو المزارعة لأن أرزاقهم وأرزاق عيالهم تدفع لهم من بيت المال
حتى إلى عبيدهم ومواليهم ، أراد بذلك أن يبقوا جندا على أهبة الرحيل ،
لا يمنعهم انتظار الزرع ولا يقعدهم الترف والقصف •

وقد أنفق أبو بكر كل ما كان عنده من المال قبل اسلامه • وذلك
أربعون ألف درهم غير ما اكتسبه من التجارة ، لأنه كان يتجر ليستعين
على النفقة • ثم فرضوا لله مالا معيناً من مال المسلمين لينفقه على نفسه
وعياله ، لئلا يشتغل بالتجارة عن النظر في مصالحهم •

فلما دنا أجله أوصى أن تباع أرض كانت له ، ويدفع ثمنها بدلا
مما أخذه من المسلمين ، وكان عنده ثوبان أوصى أن يكن بهما •

وأخبار عمر بن الخطاب في الزهد والنزاهة أشهر من أن تذكر •
ويقال بالاجمال : انه أسسها على العدل والتقوى والزهد والاستهلاك
في نصرة الحق مما ينذر اجتماعه في رجل واحد ، وقد يوهم لغرابته أنه
من قبيل المبالغة ، ويسهل علينا التصديق به اذا تذكرنا النتائج التي
ترتبت على تلك المناقب ، مما لم يسمع بمثله في التاريخ — يكفي منها
تلك الفتوح التي جعلت الأموال تنصب نحو بيت المال في المدينة كما
ينصب الماء من الميازيب ، وعمر مع ذلك لا يلتفت إليه • ولا يأخذ منه
الا ما فرضه لنفسه كسائر الصحابة الأولين • وكان اذا احتاج الى مال
فوق راتبه جاء الى بيت المال فاستقرضه حتى يفيه اياه من عطائه
فيما بعد •

ولما طعن وأحس بدنو الأجل قال لابنه : « انى استلفت من
بيت مال المسلمين ثمانين ألفا ، فلترد من مال ولدى ، فان لم يف مالهم
فمال « آل الخطاب » • وزهده في الطعام والملابس مشهور •

ويقال نحو ذلك في الامام على ، فقد كان مغاليا في الزهد
والعدل ••• جاء في أيام خلافته مال من « أصبهان » فقسمه على سبعة

أسهم ، فوجد فيه رغيفا فقسمه على سبعة أسهم ، ودعا أمراء الأسباع
فأفرع بينهم لينظر أيهم يعطى أولا

ولم يبن آجرة ، ولا لبنة على لبنة ، ولا قصبه على قصبه .

وقد ساعد الخلفاء الراشدين على تأييد العدل والحق أن عمالهم
كان أكثرهم من أهل التقوى وحسن الاعتقاد فى الاسلام .

● قانون من أين لك هذا ؟

قال «جورجى زيدان» : كان عمر اذا اكتسب أحد عمله مالا من تجارة أو
سبيل آخر غير عطائه المفروض له قاسمه عليه ، وهو لا يرى فى ذلك غبنا ،
كذلك فعل بسعد بن أبى وقاص عامله على الكوفة ، وعمرو بن العاص
عامله على مصر ، وأبى هريرة عامله على البحرين وغيرهم .

ولا غرابة فى ذلك ، لأن العامل اذا رأى خليفته زاهدا تقيا يمنع
نفسه من كل شىء ويستهلك فى مصلحة الأمة ، فانه يقتدى به ولو كان
ذلك مخالفا لرأيه . على أن الخليفة نفسه لا يولى أعماله الا من يكون
على رأيه وخلقه ، وخصوصا عمر : فقد كان شديدا على العمال يتفقدهم
كل سنة ، ويعزلهم لأقل تهمة (١) .

ولما جار عمال الأهواز فى أيام عمر شكاهم أبو المختار يزيد بن
قيس بقصيدة بين فيها أرباحهم من أهل الرساتيق والقري وسماهم فى
قصيدته ، وحرص عمر على مقاسمتهم ما ربحوه قائلا :

فقاسمهم — أهلى فداؤك — انهم

سيرضون — ان قاسمتهم — منك بالشرط

فبعث عمر اليهم فقاسمهم شطرا موالهم حتى أخذنعلوا وتركنعلوا ، ولم يكتف
بمقاسمة العمال ، ولكنه قاسم بعض اخوتهم . فاعترض هؤلاء ، فقال
أحدهم لعمر : « انى لم أل لك شيئا » فقال له : أخوك على بيت المال

(١) تاريخ التمدن الاسلامى ج ٢ ص ١٦ — ١٧ .

(٩ — نظام الحكم)

وعشور « الأبله » (٢) وهو يعطيك المال تتجر به ، فأخذ منه عشرة آلاف (٣) .

● فى عهد بنى أمية :

قال «جورجى زيدان»: كان الخراج يؤخذ على المساحة ٠٠٠ وكان من شروط الخراج أن يستبقى لأصحاب الأرض ما يجبرون به النوائب والحوادث ، ومما يحكى أن الحجاج كتب الى عبد الملك بن مروان يستأذنه فى أخذ تلك البقية منهم فأجابه « لا تكن على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك ، وأبق لهم لحوما يعقدون بها شحوما » (٤) .

ولما انتقلت الولاية على مصر الى الأمويين ، أراد معاوية أن يزيد فى الخراج قيراطا ، فكتب الى وردان مولى عمرو بن العاص أمير مصر أن زد على كل امرئ من القبط قيراطا ، فكتب اليه : كيف أزيد عليهم ، وفى عهدهم ألا أزيد عليهم ؟

فلما انتقلت الى هشام بن عبد الملك زاد واليه « عبيد الله بن الحباب » على ذلك ، وكانوا لا يزالون هم السواد الأعظم فثاروا فحاربهم ٠٠٠ « وحدث نحو ذلك على يد أسامة بن زيد التتوخى ٠٠ » على أن ذلك لم يكن يرضى الخليفة .

فلما بلغ هشام بن عبد الملك ذلك ، كتب الى عامله بمصر ، أن يجرى النصارى على عوائدهم وما فى أيديهم من العهود .

وحين تولى الخلافة عمر بن عبد العزيز سنة ٩٩ هـ ، وكان فقيها منصفا ، أصدر أوامره الى العمال بإبطال المظالم ، وعينها بأسمائها مفصلة (٥) ، وأبطل لعن «على» على المنابر . وكان أهله قد اقتنوا الضياع ،

(٢) الأبله اسم بلدة .

(٣) تاريخ التمدن الاسلامى ج ٢ ص ٢٧ عن البلاذرى ص ٢٨٥ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٤ والماوردى فى الأحكام السلطانية ص ١٤٣

(٥) الطبرى فى تاريخه ج ٣ ص ٣٦٦ ، وابن الأثير : ج ٥ ص ٢٩ .

وأخذوا كثيراً منها من أهل الذمة بغير حق ، ففتح بابها للناس ، وأعلن « أن من كانت له ظلامة فليأت » • فأتاه المظلومون وفيهم النصارى واليهود والموالى وغيرهم ، ومنهم من يشتكى اختلاس ماله ••• وكان ينصفهم بالحق والعدل ولو كان الحكم على ابنه أو اخوته أو أبناء عمه •

قال ابن الأثير : وقال عمر بن عبد العزيز لمولاه مزاحم : ان أهلى أقطعونى ما لم يكن لى أن آخذه ، ولا لهم أن يعطونيه ، وانى قد هممت برده على أربابه • قال : فكيف تصنع بولدك ؟ فجرت دموعه وقال : أكلهم الى الله •

• وأخذ أموال أعمامه وأولادهم وسماها « مظالم » •

فلما رأى أهله ذلك خافوا على سلطانهم فمشوا الى عمته فاطمة بنت مروان وشكوه اليها فأتته فقال لها : ان الله بعث محمدا ﷺ رحمة ، ولم يبعثه عذابا الى الناس كافة^(٦) •

وكان الجراح بن عبد الله الحكمى — عامل خراسان — قد أرسل الى عمر بن عبد العزيز فى الشام وفدا : رجلين من العرب ورجلا من الموالى • فتكلم العربيان والمولى ساكت ، فقال له عمر : أما أنت من الوفد ؟ قال : بلى • قال : فما يمنعك من الكلام ؟ فقال : يا أمير المؤمنين •• عشرون ألفا من الموالى يغزون بلا عطاء ولا رزق ، ومثلهم قد أسلموا من أهل الذمة ، يؤخذون بالخراج ، وأميرنا عصبى جاف يقوم على منبرنا فيقول : أتيتكم حثياً وأنا اليوم عصبى ، والله لرجل من قومي أحب الى من مائة من غيرهم • وهو بعد سيف من سيوف الحجاج ، قد عمل بالظلم والعدوان •

فقال عمر : أحر بمثلك أن يوفد ، وكتب الى الجراح « انظر من صلى قبلك فضع عنه الجزية » فرغب الناس فى الاسلام وتسارعوا اليه ، فغثيل للجراح : « ان الناس قد سارعوا الى الاسلام نفورا من الجزية

(٦) تاريخ ابن الأثير : ج ٤ ص ١٦٤ •

فامتحنهم بالخطان « فكتب الى عمر بذلك ، فأجابه : « ان الله بعث محمدا داعيا ولم يبعثه خاتنا » (٧) .

وفعل عمر نحو ذلك مع عامله على مصر حيان بن شريح . وتمس على ذلك عماله الآخرين . .

ثم عقب « جورجى زيدان » على هذا قائلا :

« فترى مما تقدم أن القواعد الأساسية التى قام عليها الاسلام تدعو الى الانصاف والرفق ، ولكن تطبيق هذه القواعد اختلف باختلاف الذين يتولون شئونها » (٨) .

ثم عرض الى الجزية وتاريخها ومقدارها كما تناولها بالتحليل المستشرق توماس بصورة ترى فيها جلال نظام الاسلام وسيادته على كل النظم التى قامت عليها أضخم مدنييتين فى فارس والروم .
نعرضها بأقلامهما فيما يلى :

* * *

(٧) تاريخ ابن الاثير ص ٢٩ .

(٨) تاريخ التمدن الاسلامى ج ٢ ص ٣٠ .

الجزية فى الاسلام

● تاريخ الجزية ومقدارها :

قال «جورجى زيدان»^(٩) : والجزية ليست من محدثات الاسلام • بل هى قديمة من أول عهد اتمدن القديم ، وقد وضعها يونان أثينا على سكان سواحل آسيا الصغرى حوالى القرن الخامس قبل الميلاد ، مقابل حمايتهم من هجمات الفينيقيين ، وفينيقية يومئذ من أعمال الفرس ، فهان على سكان تلك السواحل دفع المال فى مقابل حماية الرؤوس •

والرومان وضعوا الجزية على الأمم التى أخضعوها ، وكانت أكثر كثيرا مما وضعه المسلمون بعدئذ ، فان الرومان لما فتحوا غاليسيا «فرنسا» وضعوا على كل واحد من أهلها جزية يختلف مقدارها ما بين ٩ جنيهاً و ١٥ جنيهاً فى السنة ، أو نحو سبعة أضعاف جزية المسلمين» •• كانت تؤخذ من الأشراف ، عنهم وعن عبيدهم وخدمهم •

وكان الفرس أيضا يجبون الجزية من رعاياهم • ويؤيد ذلك ما أورده ابن الأثير فى كلامه عما فعله كسرى أنوشروان فى الخراج والجند • قال : « وألزموا الناس الجزية ما خلا العظماء وأهل البيوتات والجند والمرازبة والكتاب ومن فى خدمة الملك • كل انسان على قدره ، اثني عشر درهما ، وثمانية دراهم ، وستة دراهم ، وأربعة دراهم •

« أما الجزية فى الاسلام فقد كان النبى يقدرها بحسب الأحوال ، وعلى مقتضى التراضى الذى كان يقع بين المسلمين وأعدائهم ، فلما صالح أهل نجران تواضعوا على جزية مقدارها ألفا حلة^(١٠) فى صفر ، وألف حلة فى رجب ثمن كل حلة أوقية • والأوقية أربعون درهما ، وصالح أهل أذرح

(٩) تاريخ التمدن الاسلامى ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ •

(١٠) وقال حسين مؤنس : الحلة وزن من أوزان النقود كان مستعملا

فى نجران •

على مائة دينار كل رجب ، وصالح أهل مقنا على ربع أخشابهم وغزوهم
وكراعهم ودروعهم وثمارهم • وصالح غيرهم من يهود جزيرة العرب
على نحو ذلك • وما زالت الجزية بلا تعيين الى آخر أيام أبى بكر • فلما
تولى عمر وكثرت الفتوح عن مقدارها فكتب الى أمراء الجند يأمرهم
أن يضربوا الجزية على كل من جرت عليه الموسيقى ، وأن يجعلوها على أهل
الفضة : كل رجل أربعين درهما ، وعلى أهل الذهب أربعة دنانير ، وعليهم
من أرزاق المسلمين من الحنطة والزيت مدان حنطة ، وثلاثة أقساط زيتا
كل شهر ، لكل انسان فى الشام والجزيرة • ثم تعدلت فتعينت باعتبار
درجات الناس ومقدرتهم ، فوضعوا على الظاهر الغنى ٤٨ درهما تدفع
أقساطا - ٤ دراهم فى كل شهر ، وعلى أوسط الحال ٢٤ درهما ، كل
شهر درهمان ، وعلى الفقير ١٢ درهما ، كل شهر درهم • ولا يؤخذ شئ
من النساء والصبيان ، ولا من أهل العاهات ، ولا من الرهبان الذين
لا يخالطون الناس ، الا البلاد التى عقدت شروط الجزية عليها باتفاق
خاص • كما عقد صلح مصر مع عمرو بن العاص على أن يدفع القبط
دينارين عن كل نفس ، شريفهم ووضيعهم ممن بلغ منهم الحلم ، وعليهم
اضافة من ينزل عليهم من المسلمين ثلاثة أيام •

وكثيرا ما كانوا يقدرون الجزية باعتبار ما يبقى فى أيدي الناس
من دخلهم بعد نفقاتهم • كما وقع لأهل الجزيرة بالعراق •

● مقدار الجزية :

وقال توماس (١١) : « ولم تكن مقادير الجزية التى
فرضها الفاتحون الأولون متماثلة • ولم يتفق أبو حنيفة ومالك فى بعض
التفاصيل التى لا تصل الى درجة كبيرة من الأهمية •

وقد نتخذ من المعلومات التالية التى استقينها من كتاب الخراج
الذى وضعه أبو يوسف تلبية لطلب هارون الرشيد (٧٨٦ - ٨٠٩ م =
١٧٠ - ١٩٣ هـ) دليلا يمثل لنا بوجه عام الطريقة التى سار عليها

(١١) الدعوة الى الاسلام لتوماس . و . أرنولد ص ٧٨ .

المسلمون فى جمع الخراج فى عهد الدولة العباسية • فكان على الموسر أن يدفع فى السنة ٤٨ درهما ، وعلى الوسط ٢٤ درهما ، بينما يؤخذ ممن دون ذلك كالحرث العامل بيده ١٢ درهما ، (والدرهم يساوى ٥ بنسات تقريبا ، أو ٢١ مليما تقريبا) وان جاءوا بعرض قبل منهم مثل الدواب والتجارة والمتاع ، حتى الابر كانت تقبل منهم بدلا من النقد ، ولا يؤخذ منهم خنزير ولا خمر ولا مية •

● الغرض من فرض الجزية :

ثم قال توماس : « ولم يكن الغرض من فرض هذه الضريبة على المسيحيين كما يريدنا بعض الباحثين على الظن ، لونا من ألوان العقاب ، لامتناعهم عن قبول الاسلام ، وانما كانوا يؤدونها مع سائر أهل الذمة — وهم غير المسلمين من رعايا الدولة الذين كانت تحول ديانتهم بينهم وبين الخدمة فى الجيش — فى مقابل الحماية التى كفلتها لهم سيوف المسلمين • ولما قدم أهل الحيرة المال المتفق عليه ذكروا صراحة أنهم انما دفعوا هذه الجزية على شريطة « أن يمنعونا وأميرهم البغى من المسلمين وغيرهم » ، وكذلك سجل خالد فى المعاهدة التى أبرمها مع بعض أهالى المدن المجاورة للحيرة قوله : « فان منعناكم فلنا الجزية والافلا » • ويمكن الحكم على مدى اعتراف المسلمين الصريح بهذا الشرط من تلك الحادثة التى وقعت فى حكم الخليفة عمر ، لما حشد الامبراطور هرقل جيشا ضخما لصد قوات المسلمين كان لزاما على المسلمين — نتيجة لما حدث — أن يركزوا كل نشاطهم فى المعركة التى أحدثت بهم ، فلما علم أبو عبيدة قائد المسلمين بذلك ، كتب الى عمال المدن المفتوحة فى الشام — حكاهما — يأمرهم بأن يردوا عليهم ما جبي من الجزية من هذه المدن • وكتب الى الناس يقول : « انما رددنا عليكم أموالكم لأنه بلغنا ما جمع لنا من الجموع • وانكم قد اشرطتم علينا أن نمنعكم وانا لا نقدر على ذلك ، وقد رددنا عليكم ما أخذ منكم ، ونحن لكم على الشرط ، وما كتبنا بيننا وبينكم ان نصرنا الله عليهم » وبذلك ردت مبالغ طائلة من مال الدولة •

فدعا المسيحيون بالبركة لرؤساء المسلمين وقالوا : ردكم الله علينا ونصركم عليهم — أى على الروم — فلو كانوا هم لم يردوا علينا شيئا • وأخذوا كل شيء بقى لنا •

• على من فرضت الجزية ؟

ثم قال توماس : فرضت الجزية على القادرين من الذكور مقابل الخدمة العسكرية التى كانوا يطالبون بأدائها لو كانوا مسلمين ، ومن الواضح أن أى جماعة مسيحية كانت تعفى من أداء هذه الضريبة اذا ما دخلت فى خدمة الجيش الاسلامى ، وكان الحال على هذا النحو مع قبيلة الجراجمة ، وهى قبيلة مسيحية كانت تقيم بجوار انطاكية ، سالت المسلمين وتعهدت أن تكون عوننا لهم ، وأن تقاتل معهم فى مغازيهم ، على شريطة ألا تؤخذ بالجزية ، وأن تعطى نصيبها من الغنائم ، ولما اندفعت الفتوح الاسلامية الى شمال فارس فى ٢٢ هـ أبرم مثل هذا الحلف مع احدى القبائل التى تقيم على حدود هذه البلاد ، وأعفيت من أداء الجزية مقابل الخدمة العسكرية • ونجد أمثلة شبيهة بهذه — للاعفاء من الجزية — فى حالة المسيحيين الذين عملوا فى الجيش ، أو الأسطول فى ظل الحكم التركى ، مثال ذلك : ما عومل به أهل ميغاريا « Megaris » وهم جماعة من مسيحي ألبانيا الذين أعفوا من أداء هذه الضريبة على شريطة أن يقدموا جماعة من الرجال المسلحين لحراسة الدروب على جبال « Cithaeron » ، « Geranea » التى كانت تؤدى الى خليج كورنثه ، وكان المسيحيون الذين استخدموا طلائع لمقدمة الجيش التركى ، لاصلاح الطرق واقامة الجسور ، قد أعفوا من أداء الخراج ، ومنحوا هبات من الأرض ، معفاة من جميع الضرائب ، وكذلك لم يدفع أهالى « Hydra » المسيحيون ضرائب مباشرة للسلطان وانما قدموا فى مقابلها فرقة من (٢٥٠) من أشد رجال الأسطول التركى كان ينفق عليهم من بيت المال فى تلك الناحية •

وقد أعفى أيضا من الضريبة أهالى رومانيا الجنوبية الذين يطاق

عليهم « ارماتولى Armatoli » وكانوا يؤلفون عنصرا هاما من عناصر القوة فى الجيش التركى خلال القرنين ١٦ ، ١٧ الميلاديين ، ثم المرديون « Mirdites » وهم قبيلة كاترايكية ألبانية كانت تحتل الجبال الواقعة شمال اسكدار « Scutari » وكان ذلك على شريطة أن يقدموا فرقة مسلحة فى زمن الحرب ، وبتلك الروح ذاتها لم نقرر جزية الرؤوس على نصارى الاغريق الذين أشرفوا على القناطر التى أمدت القسطنطينية بماء الشرب ، كما قرر ذلك توماس سميث وهى نوع من القناطر تقام على أعيدة لتوصيل مياه الشرب الى المدن ، وقد كانت شائعة فى الدولة الرومانية منذ القرن الأول الميلادى ، كما لم تقرر على الذين كانوا فى حراسة مستودعات البارود فى تلك المدينة نظرا لما قدموه للدولة من خدمات .

ومن جهة أخرى أعفى الفلاحون المصريون من الخدمة العسكرية على الرغم من أنهم كانوا على الاسلام ، وفرضت عليهم الجزية الضريبة - فى نظير ذلك كما فرضت على المسيحيين .

وكانت الضريبة لا تجبى من النساء والصبيان ، وكان يستثنى من أداء الجزية المسكين الذى يتصدق عليه ، والشيوخ الفانى الذى لا يستطيع العمل ، كما أعفى الأعمى والأعرج والمريض الذى لا يرجى شفاؤه ، والمغلوب على عقله ، الا اذا كان من أصحاب اليسار ، وكما أعفى المترهبون الذين فى الديارات ، وأهل الصوامع اذا كانوا يعيشون على صدقات الموسرين ، فان كانوا قادرين على العمل أو كان لهم غنى ويسار أخذت منهم الجزية ، وأوصى أبو يوسف بتحريم العقاب البدنى لمن لا يدفع الجزية(*) .

ويقول جورجى زيدان(**) : « والجزية تضرب على غير المسلمين فقط . فمن أسلم سقطت عنه . . » وتقبل الجزية من غير المسلمين

(*) الخراج لأبى يوسف : ص ٦٩ - ٧٠ .

(**) تاريخ المدن الاسلامى : ٢/٢٢٩ .

أياً كانوا • الا اذا كانوا من العرب عبدة الأوثان أو من المرتدين ، فهؤلاء لا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف ، أما النصارى واليهود والمجوس وعبدة الأوثان من العجم فيقبل منهم الاسلام أو الجزية أو السيف •
والقصد من ذلك توحيد أمة العرب • فأباد الوثنية من جزيرة العرب فى حياته • ولما تولى عمر أخرج من كان باقيا فيها من النصارى واليهود • وقد قلنا : ان الجزية لا توضع الا على من بلغ الحلم من الأصحاء ، ومعنى ذلك أنها بدل من القتال • أى أن دافعها لا يدعى الى القتال • ويشبهها من هذا القبيل ما كان يدفعه نصارى المملكة العثمانية من الضريبة المعروفة بالعسكرية قبل اعلان الدستور ، وكانت تدفع فى مقابل اعفاء النصارى من الخدمة •

بيت المال

● مقر بيت المال :

ان وجود بيت المال ظاهرة من ظواهر التقدم فى نظم الحكم ،
وقد تناولها ميتر فقال (١٢) :

« وكان بيت المال فى الشام ومصر فى القرن الرابع الهجرى
يقوم بالمسجد الجامع ، وهو شبه قبة مرتفعة محمولة على أساطين ،
ولبيت المال باب حديد وأقفال ، والصعود اليه على قنطرة من الخشب ،
وإذا صليت العشاء الآخرة (١٣) أخرج الناس كلهم من المسجد حتى
لا يبقى فيه أحد ، ثم أغلقت أبوابه وذلك لوجود المال فيه .

« ونستطيع أن نسأل : هل هذا من الرسوم المصرية أو الشامية
قديمًا ؟ وهل كانت خزانة الكنيسة تحفظ على هذه الصورة ؟ ثم هل
كانت الكنيسة فى العصر القديم والعصر البيزنطى خزانة للدولة ،
لا معبدا فقط ؟

نلاحظ أنه حتى القرن الرابع الهجرى كان تضمين (١٤) الأراضى
لمستغليها بمصر يجرى فى المسجد الجامع كل أربع سنين فكان ينادى على
البلاد صفقات صفقات فى جامع عمرو أمام متولى خراج مصر وكتابه ،
وهذه عادة من عادات المصريين قديمًا كما يقول المقرئى (١٥) .

● ديوان بيت المال فى القرن الرابع الهجرى :

قال آدم ميتر : يشرف ديوان بيت المال فى بغداد على ما يرد
على بيت المال من الأموال وما يخرج من ذلك من وجوه النفقات

(١٢) الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ج ١ ص ٢١١ .

(١٣) العشاء الأولى هى المغرب .

(١٤) التضمين : اعطاء الأرض لمن يسدد من خراجها مبلغًا محددًا للدولة
وهو مسئول عن تحصيل المبلغ ونفقات التحصيل ورعاية الخدمات العامة .

(١٥) الخطط للمقرئى : ج ١ ص ٨٢ .

والاطلاقات ، ويجب أن تمر به الكتب التى فيها حمل مال ، قبل انتهائها الى دواوينها ، لتثبت فيه ، وكذلك سائر الكتب النافذة الى صاحب بيت المال من جميع الدواوين بالمطالبة بالأموال .

ويكون لصاحب هذا الديوان علامة على الكتب والصكك والاطلاقات يتنقدها الوزير وخلفاؤه ويراعونها ويطلبونها .

وفى عام ٣١٤ هـ = ٩٢٦ م صدر أمر بمطالبة صاحب بيت المال ببغداد بتقديم الروزنامجات فى كل أسبوع للوزير ليستطيع معرفة ما حل وما قبض وما بقى ، وكان الرسم اذا عملت الختمة لم ترفع الى الديوان عن الشهر الأول الا فى النصف من الثانى (١٦) .

● الراحة الأسبوعية :

ثم قال : « وفى عهد المقتدر كانت تغلق الدواوين فى دار الخلافة يومى الجمعة والثلاثاء ، وقد أمر المقتدر (٢٧٩ - ٥٢٨٩ = ٨٩٢ - ٩٠٢ م) بذلك : لأن يوم الجمعة يوم صلاة . وكان يحبه لأن مؤدبه - معلمه - كان يصرفه فيه عن مكتبه ، ولأن الناس يحتاجون فى وسط الأسبوع الى الراحة والنظر فى أمورهم والتشاغل بما يخصهم » (١٧) .

● السجلات المالية :

قال الأستاذ آدم ميتر - أستاذ اللغات الشرقية بجامعة بال بسويسرا (١٨) : قد بين لنا الخوارزمى أسماء الدفاتر والمواصفات المستعملة فى الدواوين بخراسان فى القرن الرابع الهجرى . منها :

(١٦) الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ج ١ ص ١٢٦ .

(١٧) المرجع السابق : ١/١٤٣ .

(١٨) الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ج ١ ص ١٨٤-١٨٥ .

ترجمة محمد عبد انهادى أبو ريذة .

١ - قانون الخراج : وهو أصله الذى يرجع اليه وتبنى الجباية عليه .

٢ - الأوراج : وينقل اليه ما على انسان (لبيت المال) ويثبت فيه ما يؤديه دفعة بعد أخرى الى أن يستوفى ما عليه .

٣ - الروزنامج (اليومية) ومعناه كتاب اليوم ، لأنه يكتب فيه ما يجرى كل يوم من استخراج أو نفقة أو غير ذلك .

٤ - الختمة (التقرير المالى الشهرى) وهى كتاب يرفعه الجهبد فى كل شهر بالاستخراج والجمل والنفقات والحاصل وكأنه يختم الشهر به .

٥ - الختمة الجامع (التقرير المالى السنوى) تعمل كل سنة كذلك .

٦ - التأريج : لفظة فارسية ، معناها النظام ، لأنه كسواد يعمل للعقد لعدة أبواب يحتاج لعلم جملها .

٧ - العريضة : وهى تشبيهة بالتأريج . الا أنها تعمل لأبواب يحتاج الى أن يعلم فضل ما بينها فينقص الأقل من الأكثر من باين ، ويوضع ما يفضل فى باب ثالث ، وهو الذى تعمل العريضة لأجله مثل أن تعمل عريضة للأصل والاستخراج . ففى أكثر الأحوال ينقص الاستخراج عن الأصل . فيوضع فى السطر الأول من سطور العريضة ثلاثة أبواب ، أحدها للأصل ، والثانى للاستخراج ، والثالث لفضل ما بينهما .

٨ - السبراءة : حجة يبذلها الجهبد . أو الخازن للمؤدى بما يؤديه اليه .

٩ - الموافقة والجماعة : حساب جامع يرفعه العامل عند فراغه من العمل ، ولا يسمى موافقة ما لم يرفع باتفاق بين الرافع والمرفوع اليه ، فان انفرد به أحدهما دون أن يوافق الآخر على تفصيلاته سمي محاسبة .

الميزانية وتقويمها

قال آدم ميتز (١٩) :

كانت تقسم الميزانية العامة على نحو ما كانت تقسم الدفاتر فى دواوين الخراج الى باب الاستخراج ، أو الدخل ، وباب النفقات • وكذلك يقسم باب النفقات الى النفقات الراضية والحادثية • وكانت مقادير خراج العراق وخوزستان وفارس وايران تذكر عينا على حين أنه حتى عام ٢٦٠ هـ = ٨٧٣ م كان يذكر النوع الى جانب القيمة بالذهب ، وهذا يدل على تقدم فى النظام المالى فى شرق المملكة الاسلامية •

أما فيما يتعلق بالشام والعراق فكان الخراج يحسب بالعين والنوع (مثل ما يذكر من الشعير والحنطة) •

وكانت سيطرة العملة وهى السيطر التى من شأنها القضاء على سائر القيم الأخرى المتدرجة وجعل قيمة الأتسياء متوقفة على قيمتها النقدية سببا فى زوال كثير من الضرائب الرمزية الشكلية التى تفرض لجرد تقرير الحق فى الضريبة • وهذه الضرائب هى التى جعلت دفاتر الضرائب فى العصور الوسطى الأوروبية كثيرة الأبواب •

ولا نجد من أمثلة هذه الضرائب الا ما ذكر عن مدينة « اسبيجاب » على أقصى حدود المملكة الاسلامية شرقا من أن خراجها أربعة دوانيق ومكنسة تبعث الى السلطان كل عام مع الهدايا (٢٠) •

(١٩) الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى ج١ ص ١٨٥ - ١٨٦

(٢٠) أحسن التقاسيم للمقدسى ص ٣٤٠ - ويؤيد ياقوت فى معجم البلدان ج١ ص ٢٤٩ من الطبعة الأوروبية هذا الكلام حيث يقول : انه لم يكن بخراسان ولا بها وراء النهر بلدة لخراج عليها الا « اسبيجاب » لأنها كانت ثغرا عظيما ، فكانت تعفى من الخراج ليصرف أهلها خراجها فى ثمن السلاح ومعونة على المقام بتلك الأرض •

● موارد بيت المال :

قال جروينباوم : كان لدخل الخزانة عدة مصادر : الخراج ، والعشور ، والغنائم ، والزكاة ، والجزية ، وضريبة رؤوس أهل الذمة ، ثم بعد عهد الراشدين : ظهر ديوان لما يصادر من أموال الحكام المعزولين وأمثالهم ، وظهرت المكوس ^(٢١) ولقد فصل ميتر هذا القول كثيرا فقال في كتابه « الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى — بالفصل الثامن » (٣٣) :

ولم تكن فى الدولة الاسلامية كلها الا الضرائب الاسلامية الخالصة وهى :

١ — ضريبة رؤوس أهل الذمة من اليهود والنصارى •

٢ — الزكاة المفروضة على المسلمين ، وكانت هذه تحسب على أساس الشهور ، شأنها شأن أجور الأرحاء ، والمستغلات ، والأرض المقطعة ، وسائر ما يجرى على المشاهرات ، وكانت هذه الضرائب الشهرية تجرى بحسب السنة الهلالية ، وكان التقويم الهلالي يعمل به فى الواقع فى المدن الكبيرة التى يقل اعتمادها على الزراعة: أما فى الأراضى الزراعية فلم يكن بد من أن يتمشى نظام الضرائب مع حال الزارع وأوقات الغرس والحصاد ، أى أنه لم يكن بد من السير طبقا لسنة الشمسية •

٣ — الخراج الذى يجب أن يدفعه صاحب الأرض المقطعة ، فكان يحدد باتفاق خاص ، بين الحكومة والمقطع له •

٤ — الضياع السلطانية •

٥ — أخماس المعادن والركاز والمال المدفون من دنانير الجاهلية وخمس سيب البحر مما يقذف به ويستخرج منه مثل العنبر والحلية •

(٢١) الحضارة الاسلامية لجروينباوم : ٢٠٦/١ — ٢٠٧ •

(٢٢) ميتر : ١٨١/١ وما بعدها و ١٨٦/٢ و ج ٢ ص ١٨٧ •

- ٦ — أثمان الأباق من العبيد • وما يؤخذ من اللصوص من الأموال والأمتعة إذا لم يأت لذلك طالب يستحقه •
- ٧ — ما يؤخذ من مواريث من يموت ولا يخلف وارثا له ، وكان لا يؤخذ لبيت المال الا من ميراث المسلمين ، وذلك عملا بما روى عن النبي ﷺ من أن المسلم لا يرث الكافر ، وأن الكافر لا يرث المسلم ، وأنه لا يتوارث أهل ملتين (٢٣) •

* * *

● ما يتميز به نظام الخراج فى الاسلام :

قال آدم ميتز : « ومما اختلف به نظام المسلمين الادارى فيما يتعلق بالمال أن دواوين الخراج فى الولايات كانت تقوم مقام خزائن للدولة • فكانت تستوفى من مال الخراج النفقات المترتبة وأعطيات الجند ، ثم يحمل ما يتبقى الى بيت المال العام بمدينة السلام •

ولذلك فان خزانة بغداد كانت لا تعنى الا بدار الخلافة وحاجاتها وبشئون الدواوين وبالجزء الشرقى من بغداد لأنه كان يحسب رسم خاص — تابعا لدار الخلافة • أما الجانب الغربى وهو بغداد الحقيقية فكان جزءا من عمالة بادوريا (٢٤) •

* * *

● الاقطاع :

قال آدم ميتز (٢٥) : « وكان الاقطاع فى المملكة الاسلامية كلها ضربا من ضروب تملك الأرض • والاقطاع فى المشرق والمغرب على السواء ميراث قديم ، ويقول أبو يوسف : فأما القطنع من أرض العراق فكل ما كان لكسرى ومرابته مما لم يكن فى يد أحد • أما فى المغرب فكان

(٢٣) عن الخطط للمتريزى ج ١ ص ٢٧٣ حيث ينقل المتريزى عن كتاب أخبار أمير المؤمنين المعتضد بالله لأبى الحسين عبد الله بن أبى طاهر • وميتز : ١٨٠/٢ •

(٢٤) الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى ج ٢ ص ١٩٠ •

(٢٥) المرجع السابق ج ٢ ص ١٨٧ •

الاقطاع نظاما رومانيا ، وكانت أرض الحكومة والأرض التي لا يملكها أحد تنتقل بحسب نظام الاقطاع الى أفراد الشعب •

أما الخراج الذي يجب أن يدفعه صاحب الأرض المقطعة فكان يحدد باتفاق خاص بينه وبين الحكومة •• وهو عند الفقهاء العشر • وكانت هذه الأرض المقطعة تعود دائما الى الحكومة ، وذلك بسبب مصادرة أصحابها أو نظراً لخرابها • وكثيراً ما يكون هذا الخراب بسبب الضرائب الباهظة •

● الأراضي العشرية :

وأرضو العشر ستة أضراب :

١ — الأرضون التي أسلم عليها أهلها • وهي في أيديهم مثل اليمن والمدينة والطائف •

٢ — ما يستحقه المسلمون من الأرض الموات التي لا ملك لأحد فيها •

٣ — ما يقطعه الأئمة بعض المسلمين •

٤ — ما يحصل ملكا للمسلمين مما يقسمه الامام من أرض العنوة بين من أوجف عليها من المسلمين •

٥ — ما صار في يد المسلمين من الصفايا التي أصفأها عمر بن الخطاب من أرض المسلمين وهي ما كان لكسرى وآله وخاصته •

٦ — ما جلا عنه العدو من أرضهم فحصل في يد من قطنه (٢٦) وأقام به من المسلمين مثل الثغور ، وكان الى جانب ديوان آخر قائم بذاته يسمى ديوان الضياع •

● الضرائب غير المشروعة :

« وكان فقهاء المسلمين يعتبرون كل ما زاد عن الضرائب الشرعية — وهي عشر الأرض ، والزكاة ، وجزية أهل الذمة — ضرائب غير قانونية •

(٢٦) قطن : أقام وسكن فيه ..

ولذلك أبطل الوزير التقي « على بن عيسى » المكس بمكة وجباية
الخمور بديار ربيعة^(٢٧) ولهذا السبب أيضا نجد الخليفة الحاكم بأمر الله
فى عصره حينما أراد أن يرجع الى أصول الاسلام الأولى يسقط جميع
الرسوم والمكوس التى جرت العادة بها » •

والمؤرخون الاسلاميون الذين يعتبرون الادارة الاسلامية الأولى
هى التى تتمشى مع الشريعة يصفون « ابن المدبر » الذى ولى خراج مصر
بعد سنة خمسين ومائتين بأنه من « شياطين الكتاب » ، لأنه أول من
أحدث مالا سوى الخراج بمصر •

وقال يحيى بن سعيد : ان عيسى بن نسطورس الذى تقلد الوزارة
بمصر قرب أواخر القرن الرابع الهجرى أحدث رسوما ومكوسا جائرة ،
ويحيى بن سعيد مواطن معاصر لعيسى وهو نصرانى مثله •

ولكن هذه المكوس لم تكن حديثة ، بل كانت موجودة على عهد
البطالسة والرومان والبوزنطيين ، ولما عزم صمصام الدولة ابن عضد الدولة
فى بغداد عام ٣٧٥ هـ = ٩٨٥ م أن يضع على الابريسم — حرير دودة
المقز — والقطنيات المبيعة ضريبة مقدارها عشر الثمن ، « اجتمع الناس فى
جامع المنصور وعزموا على قطع الصلاة • وكاد البلد يفتتن فأعفوا من
ذلك » •

وفى سنة ٤٢٥ هـ = ١٠٣٣ م خاطب الدينورى الزاهد الملك فى
ازالة ضرائب الملح ، وأعلمه بما يصيب الناس من الأذى بذلك • فأجاب
الملك طلبه • وكتب برفع هذه الضرائب منشورا قريء فى الجوامع •
وكتب على أبوابها بلعن من يعرض لاعادة هذه الجباية^(٢٨) •

(٢٧) ويسمى ابن حوقل جباية الخمور « ضرائب الخمر » وتجبى من
النصارى •

(٢٨) الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى ج ١
ص ٢٠٩ — ٢١٠ •

أما إقليم خراسان • فقد كانت الضرائب فيه على ما كانت عليه
فى القرنين الثالث والرابع الميلاديين •

ثم قال (٢٩) : والرسوم الجمركية غير جائزة فى الشريعة الاسلامية
اذا دققنا النظر فى أحكامها • وقد حاول الفقهاء أن يحلوا هذه المسألة
بأن اعتبروا الضرائب الجمركية داخلة ضمن الزكاة • ومن هذا نشأت
فكرة أن التاجر يستطيع أن يطوف عاما كاملا أينما شاء من حدود البلاد
معنى من المكوس ، متى دفع المكس مرة واحدة وهو العشر ، وأنه لا بد له
أيضا أن يدفع ضريبة ما معه من غير المسال على معدل ربع العشر •

على أن العلماء ليسوا متفقين فى أمر المكوس ، فبعضهم يقضى بدفع
نصف العشر ، الا الخمر فيؤخذ عنه العشر (٣٠) •

ويذهب البعض الآخر الى وجوب دفع العشر عموما (٣١) •

والفتى به عند الشافعية أن للامام أن يزيد عن العشر ، أو ينقص
عنه الى نصفه ، للحاجة الى زيادة الاستيراد ، وأن يرفع المكس رأسا
اذا رأى فى ذلك مصلحة •

وعلى أى حال فان الضريبة كانت شخصية (٣٢) ، واذا عاد التاجر
الذى دفعها فى أثناء السنة ومعه بضائع لا يلزم بدفع شئ الا اذا كان
قد وقع التراضى معه على ذلك (٣٣) • •

على أن المعاهدات التجارية التى أبرمت مع البيزيين ١١٥٤ و ١١٧٣ م
تنص على أن تكون الضريبة هى العشر •

(٢٩) المرجع السابق ص ١٩٧ عن كتاب الخراج ليحيى بن آدم ص ٥١ •

(٣٠) فاذا كان الخمر مكا لمسلم أريق وكسر دنه •

(٣١) ليست ترتبطة برأس المسال •

(٣٢) عن الخراج لأبى يوسف : ص ٧٦ - ٨٠ •

(٣٣) صبح الأعشى للقلقشندي : ٤٦٣/٣ - ط دار الكتب بالقاهرة

● مصادر الجبائية :

قال جورجى زيدان (٣٤) : مصادر الجبائية فى العصر العباسى
الأول هى :

١ - أعشار السفن :

هى ضريبة ذات بال • كان يرد منها الى بيت المال مبالغ وافرة •
لم نعر على تفصيلها •• ولكن يؤخذ مما نعلمه من اتساع التجارة فى
تلك الأيام بين العراق وسائر أقطار الدنيا حتى الهند والصين أن السفن
كانت كثيرة وأحمالها ثمينة •

وقد ذكروا تاجرا واحدا من تجار البصرة فى القرن السادس
للهجرة اسمه حسن بن العباس ، له مراكب تسافر الى أقصى بلاد الهند
والصين • بلغ مقدار ما يتحصل من ضرائبها (١٠٠٠٠٠٠) دينار فى
العام • فاعتبر ذلك وقس عليه غيره فى البصرة وغيرها من ثغور
الاسلام • وفيها ما يكون أكثر دخله من أعشار السفن •

والظاهر أن جبائية تلك الأعشار كانت فى العصر العباسى أقل مما
صارت اليه بعد ذلك • لأننا نرى فى جريدة على بن عيسى التى كتبها
للخليفة المقتدر سنة ٣٠٦ هـ أن ضرائب المراكب فى البصرة بلغت
٢٢ر٥٧٥ دينار ، وقد تقدم أن أضعاف ذلك كان يتحصل من أحد تجارها
بعد قرنين •

ثم قال جورجى عند حديثه عن تخفيض الخراج المقرر فى الدولة
العباسية ما نصه : « واقتمدى بالمأمون فى تخفيض الضرائب من جاء
بعده من الخلفاء ، فأبطل الواثق سنة ٢٣٢ هـ أعشار السفن •• وقد رأيت
أنها ضريبة ذات بال •• واقتمدى بالواثق خلفه المتوكل • فأرفق بأهل
الخراج بتأخير ميقات اقتضائه شهرين (٣٥) •

(٣٤) تاريخ التمدن الاسلامى ج ٢ ص ٩١ - ٩٢ •

(٣٥) نفس المرجع : ١٢٠/٢ •

٢ - أخماس المعادن :

كانت المعادن عندهم ضربين : ظاهرة وباطنة • فالمعادن الظاهرة ما كان جوهرها المستودع فيها بارزا • كمعادن الكحل والملح والقار والنفط • فهذه لا يجوز اقتطاعها ، لأنها كالماء ، والناس فيه سواء ، يأخذ من ورد اليه • (ومن قبيل ذلك أراضى المراعى والكلا والآجام) •

وأما المعادن التى فى باطن الأرض فهى ما كان جوهرها مستكنا فيها • وهذه كانت الحكومة تتقطعها لمن يستخرجها • ولها الخمس فما يخرج منها •

ونظراً لسعة المملكة العباسية فقد كانت المناجم فيها عديدة • ومنها الذهب والفضة والنحاس والزنئبق والفيروز والزبرجد وغيرها • وهناك أمثلة منها ومن أماكن وجودها :

« كانت فى خراسان معادن الذهب والفضة والفيروز والرخام وطين الختم (مثل الشمع الأحمر) والنوشادر والزنئبق •

وفى ما وراء النهر : معادن الذهب والفضة والزنئبق لا يكآثره معدن فى الغزارة والكثرة ، وبغربى أصبهان معادن الكحل •

وفى بلاد فارس عامة المعادن : الفضة والحديد والآنك (الرصاص) والكبريت والنفط (البترول) والاصفر (النحاس) والزنئبق •

وفى كرمان مدينة اسمها دمندان كان فيها أكثر معادن الذهب والفضة والحديد والنحاس والنوشادر والاصفر •

ومن هذا القبيل مغاوص المرجان بسواحل أفريقيا الشمالية ، وهو شئ كثير ، كانوا يوسقون من منجم واحد منه خمسين قاربا أو أكثر • وفى كل قارب عشرون رطلا •

وفى سوريا (الشام) معادن الحديد • كانت بجوار بيرت • والمغرة

الجيدة^(٣٦) فى حاب وجبال الحمر فى مكان آخر • ومعدن الرخام فى فلسطين • ومعدن الكبريت فى الأغوار •

وفى مصر معادن الثوب بالصعيد ، وكانت العربان تحضره من مناجمه الى ساحل أخميم وأسيوط والبهنسا ، ويحمل منه الى الاسكندرية أيام النيل • وكانوا يبيعون منه تجار الروم نحو (١٢ر٠٠٠) قنطار بسعر أربعة دنانير لكل قنطار الى ستة • وكذلك النطرون فى البر الغربى للنيل وفى غيره ، كان يستخرج منه كل سنة (١٠ر٠٠٠) قنطار • وفى النوبة : مما يحاذى أسوان معدن الذهب المشهور ، قال ابن حوقل : « والمعدن ليس من أرض مصر ولكنه فى أرض البجة وينتهى الى عيذاب • والمعدن أرض مبسوطة لا جبل فيها ، وهى رمال ورضراض ومجمع تجارهم « العلاقى » • وفى صعيد مصر جنوبى النيل (كذا • ويعنى فى الجنوب من وادى النيل) معادن الزبرجد فى برية منقطعة عن العمارة •

وفى بلاد الغرب (يعنى المغرب) مما يلى سجلماسة معادن الذهب والفضة وكذلك فيما وراء ذلك الى بلاد السودان • وفى البحرين بخليج فارس مغاص اللؤلؤ ، وفى صنعاء مناجم العقيق ، وبين ينبع والمروة معادن الذهب • وعلى شواطىء عدن ومخا (فى اليمن) العنبر •

هذه أمثلة مما كان فى المملكة العباسية من المعادن ، تمثيلا لما كان يجبى من أخماسها الى بيت المال • وكانوا يقطعون هذه المعادن اقطاعا • أو يضمونها بمال معين ، وقد يكون ذلك المال كثيرا • من أمثلة ذلك أن معادن الفيروز فى نيسابور بلغت ضمانتها فى أواسط القرن الرابع للهجرة ٧٥٨٧٢٠ درهما «^(٣٧) •

(٣٦) المغرة : طين احمر ، وهو مغرة النجارين • وهو ضريان : منها المغرة المدبنة • ومنها المغرة اللواحية وهو أزتكها • أى أن المغرة كانت مادة يصنع منها ما نسميه نحن اليوم بالغراء •

(٣٧) تاريخ التمدن الاسلامى ص ٩١ — ٩٢ نقلًا عن ابن حوقل فى الذئيل وعن المتدسى والاصطخرى والمتريزى وابن الفقيه •

٣ — المكوس والمرصد :

وهما تقابلان الجمارك والمعوائد فى هذه الأيام • وكانوا يأخذون ضريبة من كل تجارة واردة فى البحر أو البر ، مهما يكن نوعها من الأنسجة أو المحصولات أو المصنوعات أو الرقيق أو غيره ، وكان يحصل لهم من ذلك مال كثير • ولا نعلم مقدار ما كان يجمع منه • ولكن يظهر أنها كانت تختلف باختلاف الزمان والمكان • وربما اختلفت فى البلد الواحد باختلاف الزمان • وفى الزمن الواحد باختلاف البلاد مما لا يمكن حصره •

ثم قال : على أن هذه الضرائب وأمثالها لم يكن لها رواج فى أوائل الدولة العباسية • ولا كانت غلتها تستحق الذكر • ولكن دخلها تعاضم فى عصر الاضمحلال (٣٨) •

٤ — المستغلات وغلة الضرب :

يراد بالمستغلات ما يجبى لبيت المال من أسواق أو منازل أو طواحين • ابتناها الناس فى أرض تربتها للسلطان — أى يملكها السلطان — فيؤدى عنها أجرة • وذكر ابن خرداذبة أن مبلغ غلات الأسواق والأرجاء ودرر الضرب فى مدينة السلام بغداد (١٥٠٠٠٠٠) درهم فى السنة •

وبلغت غلات ومستغلات سامرا وأسواقها (١٠٠٠٠٠٠٠) درهم فى السنة • فالدولة العباسية فى ابان زهوها كانت تجبى من هذه الضرائب شيئاً كثيراً ولكن العمدة كانت علم الخراج (٣٩) •

٥ — الخراج فى الدولة العباسية — العصر الأول على سبيل

المثال :

قال جورجى زيدان : ترجع أسباب كثرة الخراج فى الدولة العباسية بالعصر الأول الى الأسباب الآتية :

(٣٨) المرجع السابق ص ٩٣ — ٩٤ •

(٣٩) المرجع السابق ص ٩٤ •

(١) سعة المملكة الاسلامية : فقد بلغت مساحتها ١٤٠٣٣٢٨ ميلا مربعا ما عدا الأندلس — وذلك نحو مساحة أوروبا كلها — فخراج ممالك أوروبا • لو جباه المسلمون لم يزد على خراج مملكتهم • فاعتبر عدد تلك الممالك وفيها أعظم دول الأرض اليوم • فلو كان اعتماد تلك الدول فى جبايتها على الخراج لما استقام أمرها • وانما عمدتها على ضرائب المشروبات الروحية ورخصها والجمارك كما تقدم •

« على أن سعة المملكة العباسية لا تكفى وحدها لتعليل ثروتها •• وانما ساعد الدولة على ذلك اهتمام الناس بالزراعة • وخصب الأرض وغير ذلك •

فجباية المملكة تتعاظم بزيادة مساحة أرضها وخصب تربتها • والمملكة الاسلامية فى العصر العباسى الأول كانت عظيمة الاتساع جدا ، بل هى أوسع ممالك التمدن القديم — وبخاصة اذا اعتبرنا اسبانيا منها — الا مملكة الاسكندر فر بما قاربته (٤٠) •

(٢) اشتغال الناس بالزراعة :

« لما تولى العباسيون ونشروا لواء العدل ، وأحسنوا معاملة أهل الذمة والموالى ، وأمنوهم على حقوقهم وأموالهم وأراوهم ، عاد الناس الى الاشتغال بالزرع وغيره •

وكان للخلفاء الأولين من بنى العباس عناية كبرى بتأييد الأمن وتعمير البلاد ورعاية أهلها من الذميين والموالى •

فالمنصور كان يتتبع العمال — الولاة — الظالمين ويأخذ أموالهم ، ويستبدل بهم سواهم ، ويضع ما يأخذه من أموالهم فى بيت مال مفرد سماه « بيت مال المظالم » (٤١) •

(٤٠) تاريخ التمدن الاسلامى : ج ٢ ص ٧٦ — ٧٧ •

(٤١) ابن الأثير : التكميل فى التاريخ ج ٦ ص ٣ •

وكان يبيعت الى الأطراف يسأل عن أسعار الغلة لئلا يظلم الناس بعضهم بعضاً ، ويبحث عن كل ما يقضى به القضاء أو يعمل به الرولاة ، وعمما يرد الى بيت المال وعن كل ما يحدث ، فاذا رأى الأسعار تغيرت سأل عن السبب ، واذا شك في شيء مما قضى به القاضى سألوه ووبخه (٤٢) .

(٣) من قوانين الاصلاح الزراعى :

قال جورجى زيدان : ومما ساعد على عمران المملكة العباسية أن الخلفاء كانوا يبذلون جهودهم فى تعمير ما تركه الأمويون — بسبب الفتنة والحروب الداخلية — خراباً من الضياع (٤٣) والمزارع ، بتسليمها الى من يصلحها ويعمرها ، فضلاً عما كانوا يبذلونه من العناية فى شق الأنهر ، وانشاء السدود وغيرها مما سهل الري .

ففى السواد : وهى ما بين دجلة والفرات عمرت البلاد وكثرت غلتها .

« واذا راجعت ما ذكرناه من جبايته رأيت خواجه مائة وعشر مليون درهم ، وذلك نحو ثلث خراج المملكة كلها . والسواد كثير الجباية من أيام الفرس ، فقد جباه قباذين فيروز (١٥٠) مليون درهم وجباه كسرى بن قباد (٢٨٧٠٠٠٠٠٠٠) درهم ، وجباه غيرهها (١٢٠٠٠٠٠٠٠٠) درهم سوى (٣٠٠٠٠٠٠٠٠) درهم من الموضائع لموائد الأكاسرة .

كان العباسيون يجبون ذلك على غير ظلم ولا عسف ، ولكنهم كانوا يعنون بالري ، فيحفرون الترغ ويبنون السدود والجسور (٤٤) .

(٤٢) عن الطبرى ج ٢ ص ٤٣٥ .

(٤٣) الضياع : جمع ضيعة وهى المزرعة : ويعبر عنها المصريون بالابعادية أو العزبة .

(٤٤) تاريخ التمدن الاسلامى ٧٩/٢ .

وفى البطائح :

قال جورجى زيدان^(٤٥) : « و البطائح مستنقعات أو أراض كان يغمرها الماء فى أسفل العراق بين البصرة والكوفة ، وسببها أن دجلة انبثقت فى أيام قباد بثقا كبيرا بقرب كسكر ، فأغفل أمره حتى غلب ماؤه وأغرق كثيرا من الأرض العامرة التى كانت تليه وتقرب منه ، أصلحها أنوشروان ، وفى أيام ابنه « برويز » زاد الفرات ودجلة زيادة عظيمة فى السنة السادسة للهجرة لم ير مثلها ، وانبثقت بثوق كبار ، فجهد برويز أن يسكرها حتى ضرب أربعين سكرأ^(٤٦) فى يوم واحد ، فلم يقدر على رد الماء ، فظلت الحال على ذلك حتى جاء المسلمون لفتح العراق ، وشغل الفرس بالحرب فكانت البثوق تنفجر ولا يلتفت إليها أحد ، ويعجز الدهاقين عن سدها ، فعظم ماؤها واتسعت البطيحة وعظمت ، واستصدر مسلمة بن عبد الملك اذنا من أخيه الخليفة الوليد باستصلاحها ، فحفر نهرين سماهما السببين وتآلف الأكرة - عمال الأرض - والمزارعين وعمرت تلك الأرض ...»

« ولما أفضت الخلافة الى العباسيين واتخذوا السواد مقر ملكهم جعلوا همهم احياء أرضه باحتقار الأنهر وانشاء الجسور حتى تشابكت الترع فى السواد ، وأصبح ما بين دجلة والفرات سوادا مشتبكا غير مميز ، تخترق اليه أنهار من الفرات ، وقس على ذلك سائر أنحاء العراق . وقد صار الى هذا الخصب والرخاء فى أيام العباسيين لارتياح الناس الى العمل ، ورغبة الخلفاء فى تعمير البلاد ، مع قابلية الأرض لذلك .»

وفى الجزائر :

كانت نهضة تجارية وزراعية تحدث المستشرقون - كتاب دائرة المعارف الاسلامية مثلا - عن مدينة ننس^(٤٧) ، وتقع على هضبة صخرية تشرف على

(٤٥) المرجع السابق ٨٠/٢ .

(٤٦) السكر : الحاجز للماء من السدود ..

(٤٧) تقع على الساحل فى وادى شلف . على مسيرة : ١٢٥ ميلا

من مدينة الجزائر .

البحر ، ومينائها أسفل الهضبة على خليج يحميه رأس تنس من الرياح الشرقية ، ولكنه معرض للرياح الشمالية والغربية التي تهدد الملاحة واستوجب هذا قيام عدة تحصينات أتاأمين السفن فهو ميناء تجارى • وفى القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى) اختلط بعض المغامرين الأندلسيين مدينة تنس الجديدة عام ٢٦٢ هـ (٨٧٥ - ٧٨٦ م) واتخذوها مشقى لهم ، ثم حبيبوا لأهل المرية ومرسية السكنى فيها ، وانضم اليهم بعض أهل البربر •• وسرعان ما ازدهرت مدينة تنس ، على الرغم من مناخها غير الصحى • بفضل خصوبة أرضها التي تنتج كثيرا من مختلف أنواع الفاكهة والحبوب ، وكانت تصدر هذه المنتجات الى الخارج كما جاء فى رواية الادريسى أيام الحكم الأموى فى الأندلس وظلت كذلك لم تنقطع عن تجارة الغلال مع أوروبا الى مستهل القرن الثامن عشر •

وفى خراسان :

قال جورجى زيدان : وخراج خراسان أربعون مليون درهم ويدخل فى ولاية خراسان بلاد ما وراء النهر ، وهى كثيرة الخصب جدا • قال ابن حوقل : ولم أر ولم أسمع فى الاسلام بظاهر بلد أحسن من ظاهر بلد بخارى ، لأنك اذا علوت قندهار لم يقع بصرك من جميع النواحي الا على مغارس تتصل خضرتها بلون السماء ، وكأن السماء قبة زرقاء على بسط أخضر ، تلوح القصور ما بين ذلك كالتراس المظلمة أو الكواكب العلوية بيضا ونورا من أراضى ضيالى بقومة بالاستواء كوجه المآة • قال : « والمشار اليه من متنزهات الأرض صغد ، سمرقند ، وفهر الأبله ، وغوطة دمشق » ناهيك بعمران سائر المدن الاسلامية فى ذلك العصر الزاهر •

فى الضياع :

قال جورجى زيدان : وكان من أبواب اقتناء الضياع عندهم حتى فى صدر الدولة العباسية كثرة ما كان من الأرض المهملة من عهد بنى أمية ،

فكان الخليفة يعهد الى بعض أهله أو خاصته فى تعميرها وغرسها ، ثم تصير له ، كما فعل المنصور بابنه صالح ، اذ أمره بعمارة بعض المزارع العاطلة فى الأهواز • « ومن أحيا أرضا مواتا فهى له » •

ثم قال جورجى زيدان :

« ولا غرابة فيما تقدم من عمران البلاد فى ظل الدولة العباسية ، فان العدالة توطد دعائم الأمن ، واذا أمن الناس على أرواحهم وحقوقهم تفرغوا للعمل فتعمر البلاد ، ويرفه أهلها ، ويكثر خراجها • اعتبر ذلك بمصر وتاريخ جبايتها ، فقد كان عدد سكانها عند الفتح الاسلامى نحو (٢٠٠٠٠٠٠٠) نفس على ما أجمع مؤرخو العرب • ويستبعد أهل زماننا امكان هذا ، وأكثر منهم استغرابا أهل أوائل القرن الماضى حين كانت مصر كما قال كلوت بك فى عهد كتابه (سنة ١٨٤٠ م) ثلاثة ملايين نفس فقط (٤٨) •

ثم برهن على صدق ما قاله المؤرخون العرب فقال (٤٩) : وبالطبع ان مقدار الجباية يزداد بزيادة العمران ، وكثرة السكان ، وهما لا يكونان الا فى ظل العدل الصحيح ، اعتبر ذلك فى جباية مصر بالمنظر الى الدول والعصور ، فترى أنها تمشت على هذه القاعدة تماما :

« كانت جباية مصر فى زمن الراشدين أعلى ما بلغت اليه فى الاسلام ، فقد جباها عمرو بن العاص فى زمن عمر بن الخطاب ١٢ مليون دينار ومساحة الأرض للزراعة على تقديرهم ثلاثون مليون فدان (٥٠) • ثم عادت الجباية فانحطت واتفقت تبعا لما تناوب عليها من الدول ، مما يطول شرحه •

(٤٨) تاريخ التمدن الاسلامى ج ٢ ص ٨١ •

(٤٩) المرجع نفسه ص ٨٢ •

(٥٠) وهكذا كانت ايام الفاطميين كما قال ابن حوقل ، لان الصحارى كانت تزرع مراعى وحدائق للعنب والزيتون ، وكان البيزنطيون يستخرجون من مصر ١٨ مليون دينار ، خنضها المسلمون الى ما ذكرناه كما قال كارل هاينريش بيكر ، ورجح الدكتور حسين مؤنس ان الخراج هبط الى اربعة ملايين فى عهد معاوية ، والى اقل بسبب اسلام التبت وسقوط الجزية •

وفى عهد ابن طولون بلغت جبايتها أربعة ملايين دينار مع رشاء
الأسعار وكان القمح كل عشرة أرادب بدينار • فلما انقضت دولة
بنى طولون والدولة الاخشيدية ودخلت مصر فى حوزة الفاطميين
سنة ٣٦٣ هـ جباها جوهر القائد سبع ملايين دينار (٥١) •

* * *

● الاجاء نظام رومانا وفارسى دخيل :

وقال آدم ميتز (٥٢) : وكان يحدث أن يرغب صغار ارباب الضياع
فى الافلات من عبء الخراج العادى ، فاعتادوا أن يلجئوا ضياعهم الى
الكبراء الأقوياء • فيدفعون العشر فقط كما هو الحال فى الاقطاعات •
ولكنها تبقى فى أيدي أهلها يتبايعونها ويتوارثونها • وان كانت بأسماء
من ألجأوها اليهم •

وهذه التلجئة نظام قديم • وقد أوجدها فى مصر على عهد الرومان
البوزينطيون كبار أصحاب الضياع • ويحكى أنها كانت موجودة فى عهد
الأمويين ، ثم صارت اصطلاحا قائما بذاته بين مواضع الكتاب فى
دواوين الخراج بخراسان ، وأصبح لها قسم خاص بها فى القرن الرابع
الهجرى وكانت شائعة فى فارس بنوع خاص لثقل الخراج فيها •

وقال جورجى زيدان :

ومن أسباب كثرة الضياع عند أهل الخلفاء ورجال الدولة الجاء
الأهالى ضياعهم ومغارسهم الى بعض أقارب الخلفاء أو العمال ، تعززاً بهم
من جباة الخراج ، فكان صاحب الأرض يلتجئ الى بعض أولئك الكبراء ،
فيستأذنه أن يكتب ضيعته أو ضياعه باسمه ، فلا يجروء الجباة على

(٥١) تاريخ التمدن الاسلامى ج ٢ ص ٨٢ وعقب د. حسين مؤنس على
هذا قائلاً : أما أن جوهر الصقلى لمصر سبعة ملايين ، فيدخل فى ذلك أموال
المصادرات الكثيرة التى أوقفها جوهر بالاخشيدية وخصوم الفاطميين فى
البلاد ، ثم ان الجباية عادت بعد انتقال المعز الى مصر الى الملايين الأربعة
العادية .

(٥٢) الحضارة الاسلامية فى الترن الرابع الهجرى ج ١

العنف أو الظلم فى اقتضاء خراجها ، ويجعل صاحب الضيعة نفسه مزارعا له ، ويصبح صاحبها الأصلي شريكا فى غلتها • ومثل هذا الاجراء يحدث فى كل العصور فى البلاد التى يخاف أهلها سطوة الحكام واستبدادهم •

« والانسان ميال بفطرته الى الاستكثار من حطام الدنيا ، واختران القوت اذا وجد الى ذلك سبيلا ، فالخلفاء العباسيون فى أوائل دولتهم بذلوا الجهد فى انصاف الناس وتأمينهم ليبيّنوا لهم الفرق بين حالهم فى أيام بنى أمية وفى أيامهم ، فلم يكونوا يعترضون ضيعة ولا مالا • ولكن بعض الذين دخلوا فى خدمتهم أو انتموا اليهم من الأمراء والكبار كانوا يمدون أيديهم الى ضياع الناس ، وكان الخلفاء ينصفون أصحاب الضياع اذا تظلموا ، ويردون ضياعهم اليهم (كما قال الماوردى ص ٨٧) • على أن ذلك قلما كان يقلل من مطامع أهل الدولة فى أموال الناس ، والخلفاء يمنعونهم جهد الطاقة ، فاذا لم يتمكنوا من منعهم بأحسنى صادرهم ، أو قبضوا أموالهم بعد موتهم كما فعل الرشيد بأموال محمد بن سليمان عامله على البصرة ، وكان مبلغها خمسين مليون درهم ، سوى الضياع والدور والمستغلات ، وكانت غلته مائة ألف درهم فى اليوم ، وأمثال هذا القبض كثيرة (٥٣) • ومن هذا يتضح أن الاجراء نظام غير اسلامى ، بل هو مرض اجتماعى حاربه الخلفاء وعملوا على محاصرته بما ذكره جورجى زيدان •

(٤) ثقل الخراج المضروب :

قال جورجى زيدان : كان الخراج المضروب على الأرض فى المملكة العباسية يختلف نوعه باختلاف البلاد ، فبعضها بالمساحة أى أن يضربوا على المساحة المعلومة من الأرض مالا معيناً ، سواء زرعت تلك الأرض أم لم تزرع •

والبعض الآخر بالمقاسمة : أى أن يكون الخراج جزءاً من حاصل الأرض بعد زرعها واستغلالها ، فما لم يزرع لا يطالب بخراجه ، وكل من خراج المساحة والمقاسمة درجات وفئات •

ورأى المنصور العباسى أن من الظلم استبقاء الخراج على «السواد» بالمساحة على تلك الصورة ، فجعل خراج الحنطة والشعير مقاسمة — وهما أكثر غلات العراق — أى أن يؤخذ خراج الأرض من غلتها اذا زرعت ، فاذا لم تزرع لم يؤخذ منها شيء ، وأبقى اليسير من الحبوب والنخل والشجر من الخراج بالمساحة •

وجعل ابنه الخليفة المهدي المقاسمة بالنصف فى الأرض التى تسقى سيحاً — أى بدون تعب • وبالثالث فى الأرض التى تسقى بالدوالي (٥٤) ، وبالربع فى الأراضى التى تسقى بالدواليب (٥٥) ، وأبقى خراج النخل والكرم والشجر على المساحة — أى تركه يحسب على أساس المساحة المزروعة — وفضل بعضه على بعض باعتبار قربه من الأسواق والعرض ، أشار عليه بذلك وزيره معاوية بن يسار ، فكان خراج العراق عبارة عن نصف غاته تقريباً ، لأن أكثره يسقى سيحاً وهو خراج ثقيل ، ولكن الناس عدوه يومئذ فرجاً ورحمة ، ثم جعلها الخليفة المأمون خمسى الغلة فقط ، وخفض خراج بعض البلاد الأخرى غير «السواد» كألرى •

« وفى مصر كان خراجها على المساحة باعتبار الفدان » وقد رأينا فى كتاب أحسن التقاسيم للمقدسى : أنه ليس على مصر خراج ، ولكن يعمد الفلاح الى الأرض فيأخذها من السلطان ويزرعها ، فاذا حصد ودرس وجمع رشمت بالعرام (٥٦) • وتركت ، ثم يخرج الخازن وأمين السلطان فيقطعان — أى يأخذان — كرى الأرض ، ويعطيان ما بقى للفلاح •

(٥٤) الدوالي جمع دلو .. آلة للرى تشبه الشادوف المصرى ،

(٥٥) الدولاب هو الساقية •

(٥٦) جاء فى ملحق القواميس لدوزى (٢ / ١٢٢) تحت لفظ عرم : ان العرمة هى التل الصغير أو كومة من التبن أو الحبوب أو التراب • والعرام : هو الكوم ، وعلى هذا فيكون رسم الأرض بالعرام هو تغطية المزروعات بشيء =

ولكن ذلك كان خاصا بالأرض التي كانت الحكومة تقبلها - أي تضمناها - وليس لها مالك ، وقد تكون فى الأصل لبعض القواد أو العمال من الروم الذين قتلوا فى الحرب أو هربوا فبقيت حلالا لبيت المال ، فيض منها الحاكم ويأخذ ضمانتها عينا أو نقدا .

ثم قال « وجملة القول : أن الخراج كان فى العصر العباسى الأول ثقيلًا ، ومع ذلك لم يكن يعسر اقتضاؤه ، وقلما شكا الناس ثقله ، وربما استطاع العامل أن يجمع الملايين من الدراهم بسهولة فى بضعة أيام ، كما اتمق للمأمون لما مر بدمشق ، وكان أخوه المعتصم عاملا له عليها وقد قل المال مع المأمون فشكا ذلك الى المعتصم .
فقال : يا أمير المؤمنين كأنك بالمال وقد وافاك بعد جمعه ، فجاءه بثلاثين ألف ألف درهم من خراج ما يتولاه له ، ففرق معظمه وهو واقف (٥٧) .

(٥) صدق العمال فى ارسال المال الجموع :

ثم قال جورجى زيدان (٥٨) :

« أما بنو العباس فقد كان معظم عمالهم فى أوائل الدولة من أهلهم الأقربين ، ثم استعملوا أنصارهم الفرس ، وهم أكثر الناس رغبة فى قيام دولتهم وكان الخلفاء من الجهة الأخرى لا يقصرون فى زيادة رواتبهم ، حتى بلغت فى أيام المأمون ثلاثة ملايين درهم ، وهى عمالة (بكسر الميم وهى المرتب) « الفضل بن سهل » على المشرق ، ولم يدرك مثلها أحد من عمال بنى أمية ، لأن أكبر راتب اقتضاه عمالهم لم يزد على (٦٠٠٠٠٠٠) درهم ، وهى عمالة يزيد بن هبيرة على العراق .

ومما ساعد بنى العباس فى أوائل دولتهم على حفظ نظام أعمالهم واجماع العمال على ولائهم سداد رأى وزرائهم ، وخصوصا البرامكة ، فانهم كانوا واسطة عقد تلك الدولة » .

= يشبهه التبغ حتى يقبل رجال الدولة فيأخذوا كراء الأرض ويتركوا الباقى للفلاح .

(٥٧) تاريخ التمدن الاسلامى ج ٢ ص ٩٠ .

(٥٨) المرجع السابق ج ٢ ص ٩٥ .

٦ - أسباب أخرى :

وهناك أسباب أخرى لكثرة جباية الدولة فى أيام المأمون كقلة الحروب والفتن ، فانها مذهبة للأموال ، مضيعة للخراج ، مفسدة للأعمال ، لاستغلال الناس عن الزراعة والتجارة ، وانفاق الأموال فى الجند .

٧ - قلة نفقات الدولة :

- (أ) وترجع الى قلة عدد الموظفين .
- (ب) عدم وجود الدين على الحكومة .
- (ج) اقتصاد الخلفاء الأولين وتدبيرهم ، فمن الأمور المقررة فى التاريخ السياسى : أن مؤسسى الدول ومن يتلونهم من الأمراء الأولين يغلب فيهم الاقتصاد والتدبير ، ولولا ذلك لم يقات لهم انشاء الدولة أو تثبيت دعائمها . ويعبر فلاسفة التاريخ عن ذلك بصبوة الدولة ، والصبوة تدعو الى النمو بالادخار ، فاذا بلغت الدولة شبابها وتم نموها عادت ناكسة على عقبها ، كما يتقهقر المرء الى الكهولة والشيوخة^(٥٨) .

* * *

● الثروة الشخصية :

قال جورجى زيدان^(٥٩) : بلغت غلة الخيزران أم الرشيد (١٦٠) مليون درهم فى العام . فتكون غلة روكفلر الغنى الأمريكى نحو ثلثى غلة الخيزران .

وقد كانت الخيزران من أهل العلم والرأى ، فلا غرابة فى اقتنائها الأموال فى ابان الثروة العباسية .

● القرض الوطنى :

وقال آدم ميتز : وفى سنة ٣٢٤ هـ = ٩٣٥ م احتاج صاعد بن مخلد وزير الموفق الى مال لدفع أعطيات الجند ، فطالب مياسير التجار بأموال يعجلونها . ويكتب لهم بها سفاتج^(٦٠) .

* * *

(٥٨) تاريخ التمدن الاسلامى ٢/ ١٠٠ .

(٥٩) المرجع السابق ج ١ ص ١٣٠ .

(٦٠) الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى ج ١ - ص ٢١٨

(١١ - نظام الحكم)

مخصصات الخليفة والأمراء

● فى عهد الخلفاء الراشدين :

قال جورجى زيدان : ان دولة الخلفاء تأسست على التقوى وشيبت بالعدل ، وكان خلفاؤها فى أبسط أحوال العيش . وكانت الخلافة على عهدهم أشبه بالرتب الدينية منها بمصالح الدولة . وكان أحدهم يلبس الثوب من الكرباس الغليظ – الكرباس : القطن الأبيض – . وفى رجليه نعلان من ليف . وحمائل سيفه ليف . ويمشى فى الأسواق كعض الرعية ، وإذا كلم أدنى الناس سمع منه أعظ من كلامه . وكانوا يعدون ذلك من قبيل الدين . ويحكمون الناس بالتقوى والعدل والقدوة الحسنة .

وكان طعامهم أدنى من أطعمة فقرائهم ، وهم لم يتقللوا منه لفقر أو عجز . ولكنهم كانوا يفعلون ذلك مواساة للفقراء من رعيته . فقد كان لعلى بن أبى طالب ارتفاع^(٦١) طائل من أملاكه يخرج به جميعه على الفقراء .

ولم يكونوا يعبأون بالمال . وكان ذلك شأن سائر الصحابة فى أيامهم . ولعل السبب فى ذلك قريتهم من عهد النبوة^(٦٢) . . . فقد ذكر المسعودى أنه « فى أيام عثمان اقتنى جماعة من الصحابة الضياع والدور » .

فكان لعثمان يوم قتل – عند خازنه – خمسون ومائة ألف دينار وألف ألف درهم ، وقيمة ضياعه بوادى القرى وحنين وغيرهما مائة ألف دينار . وخلف ابلا وخيلا كثيرة . وبلغ ثمن الواحد من متروك الزبير

(٦١) ارتفاع : دخل وثروة . والرفاع : اكتناز الزرع ويقال : رفعوا الزرع إذا حطوه بعد الحصاد الى البيدر (النجرن) وهذه أيام رفاع بكسر الراء وضمها .

(٦٢) السبب : هو متطلبات الدعوة من بذل المال . وبذل الوقت والجهد فى الدفاع عنها . والعمل على استقرارها . فلما تم لهم تلك توافر الوقت والمال ، فأصبح لديهم الضياع والدور التى سيذكرها المؤلف .

بعد وفاته خمسون ألف دينار • وخلف ألف فرس وألف أمة • وكانت غلة طلحة من العراق ألف دينار كل يوم • ومن ناحية السراة أكثر من ذلك • وكان على مربط عبد الرحمن بن عوف ألف فرس ، وله ألف بعير وعشرة آلاف من الغنم ، وبلغ الربيع من متروكه بعد وفاته أربعة وثمانين ألفا •

وخلف زيد بن ثابت من الفضة والذهب ما كان يكسر بالفؤوس ، غير ما خلف من الأموال والضياع ما يقدر بمائة ألف دينار • وبنى الزبير داره بالبصرة ، وبنى أيضا بمصر والكوفة والاسكندرية وكذلك بنى طلحة داره بالكوفة ، وشيّد داره بالمدينة وبنّاها بالجص والآجر والساج^(٦٣) ، وبنى سعد بن أبي وقاص داره بالعقيق • ورفع سمكها وأوسع فضاءها • وجعل على أعلاها شرفات • وبنى المقداد داره بالمدينة وجعلها مجصصة المظاهر والباطن •

وخلف « يعلى بن منبه » خمسين ألف دينار وعقارا وغير ذلك ما قيمته ثلاثمائة ألف درهم •

« وكانت مدة حكمهم نحو ثلاثين سنة اتسعت فيها الفتوح الإسلامية حتى وطئت خيل العرب ما بين أفريقية « تونس » فى الغرب الى أقاصى خراسان فى الشرق • وعبرت النهر الى « سمرقند »^(٦٤) •

● المال العام وخزانة الخليفة :

قال آدم ميتز : وكان هناك توازن بين بيتى المال • فكان إذا نفد ما فى بيت المال العام يجب على بيت مال الخاصة أن يمد يد المعونة حتى لا تنفلس الدولة •

(٦٣) الجص : بفتح الجيم وكسرهما • والآجر : الطوب من اللبن المحروق • بفتح الجيم وكسرهما وضمها ، والساج : نوع من الخشب الجيد •

(٦٤) تاريخ التمدن الاسلامى : ج ١ ص ٨٦ •

وفى عصرنا هذا كثيرا ما رأينا السلطان عبد الحميد يمد بيت المال من ثروته • وعندنا دليل من رقعة للوزير « على بن عيسى » على أن الخليفة المعتضد (٢٧٩ - ٢٨٩ هـ = ٨٩٢ - ٩٠١ م) وكذلك الخليفة المكتفى (٢٨٩ - ٢٩٥ هـ = ٩٠١ - ٩٠٧ م) على ما عرف به من النظر فى القليل اليسير ، كانا ينفقان من بيت مال الخاصة ، الجملة بعد الجملة • ولم يكن اللجوء الى بيت مال الخاصة فى عهد المعتضد قد صار رسما جاريا •

وفى عهد الخليفة المقتدر (٢٩٥ - ٣٢٠ هـ = ٩٠٧ - ٩٣٢ م) استنزف بيت مال الخاصة وذلك لأن المال أخذ منه بزعم أعادته متى تحسن الحال وقد أنفق كل ماله فى محاربة القرمطى عام ٣١٥ هـ = ٩٢٧ م الا خمسمائة ألف دينار •

وكان يجب على الخليفة أن يقوم بنفقات موسم الحج ، ونفقات الغزوات الصائغة ، وفداء أسرى المسلمين ، والقيام بنفقات المرسل الواردين وذلك من بيت مال الخاصة • أما العطايا وكل ما يتعلق بنفقات دار الخلافة فكان يؤخذ من بيت المال العام •

* * *

ديوان الميراث

قال آدم ميتز^(٦٥) : ومن وجوه الأموال التي ترد الى بيت المال ما يؤخذ من مواريث من يموت ولا يخلف وارثا له ، وكان لا يؤخذ لبيت المال الا من ميراث المسلمين ، فمثلا كتب الخطيب البغدادي (٣٩٢ - ٤٦٢ هـ) الى الخليفة : انى اذا مت كان مالى لبيت المال - وكان مقدار ذلك مائتى دينار - .

وفى عام (٣١١ هـ = ٩٢٣ م) أصدر الخليفة المقنن كتابا فى أمر المواريث نص فيه على أن ترد تركة من يموت من أهل الذمة ولا يخلف وارثا على أهل ملته ، لا على بيت المال ، وذلك عملا بما روى عن النبي ﷺ من أن المسلم لا يرث الكافر ، وأن الكافر لا يرث المسلم ، وأنه لا يتوارث أهل ملتين .

وقد تجادل كثير من الفقهاء فى مسألة كبرى من المسائل التى تبحث حديثا ، وهى مسألة رد التركة الى بيت المال ، بدلا من ردها الى الأبعاد من ذوى الأرحام .

وقد زاد شأن هذه المسألة عند المسلمين ، لأن كثيرا من الفقهاء ذهبوا الى أن بعض الأقارب الأذنين لا يجوز أن يجوزوا أكثر من الأسهم المفترضة لهم فى القرآن . أما ما يفضل عن ذلك فهو نصيب بيت المال .

وفى القرن الثالث الهجرى أنشئ ديوان خاص يسمى ديوان المواريث ، وذلك فى عهد الخليفة المعتمد (٢٥٦ - ٢٧٩ هـ = ٦٨٩ - ٨٩٢ م) ، وكان هذا الديوان مجالا واسعا لظلم الناس والاعنات فى مواريتهم وأخذ ما لم تجر به السنة .

وقد استطاع الخليفة الراضى أن يكبح شهوة الأمراء للاستيلاء على مواريت الناس ، فقد حدث أن رجلا مات وخلف مالا عظيما فوجه

(٦٥) الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى ١٨٩/١ - ١٩١ .

ابن رائق من حمل من داره وحوانيته مالا وممتاعا ، فلما عرف الراضى ذلك أنكره وأنفذ الى ابن رائق بما ألقاه ، فأمر برد جميع ما أخذ من المال الى موضعه •

وقد تكلم المقدسى عن ركن الدولة وأهل بيته من الأمراء ، فعدد بعض مساوئهم ، ولكنه أكد من فضائلهم بنوع خاص أنهم « لهم سياسة عجيبة ورسوم ردية • غير أنهم لا يتعرضون للتركات ^(٦٦) » •

وكان من الحكام من يحاولون أن يعتبروا التركة من غير وارث ليستولوا عليها ، ولكن لم يوجد فى الاسلام قانون طبق على المسلمين يشبه مثلا القانون الذى كان فى انجلترا فى القرن الثالث عشر الميلادى • وكان من محاسن أعمال عميد الجيوش حاكم بغداد المتوفى عام ٤٠١ هـ = ١٠١٠ م أنه حمل اليه مرة مال كثير قد خلفه بعض التجار المصريين وقيل له : ليس للميت وارث فقال : لا يدخل خزانة السلطان ما ليس لها • يترك الى أن يصح خبره • فلما كان بعد مدة جاء أخ للميت بكتاب من مصر بأنه مستحق للتركة • فقصد باب عميد الجيوش وأوصل اليه الكتاب ففضى حاجته ، ولما وصل التاجر الى مصر أظهر الدعاء له • فضج الناس بالدعاء له والثناء عليه • وبلغ الخبر عميد الجيوش فسر به ^(٦٧) •

* * *

● متشأ الديوان وضرائب التركات :

هكذا ذكر آدم مينتر أن أصل ديوان الميراث هو وجود ميراث لا وارث له من عصبته ، بخلاف المعروف من ضرائب التركات فى الأمم الأوروبية •

وقد ذكر محاربة كثير من حكام المسلمين ظلم عاملهم • ثم ذكر نقد الأدباء والكتاب لهذه الظاهرة وثورتهم العارمة عليهم فقال :

(٦٦) المقدسى : أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم ، ط ليدن

عام ١٨٧٧ م •

(٦٧) تاريخ ابن الأثير - ج ٩ ص ١٥٨ - ط الأوروبية •

يقول ابن المعتز فى وصفه لجور الولاية فى عهد المعتمد (٦٨) :
وتاجرذى جوهر ومال كان من الله بحسن حال
قيل له عندك للسلطان ودائع غالية الأثمان
فقال لا • والله ما عندى له صغيرة من ذا ولا جليلة
وانما أربحت فى التجارة ولم أكن فى المال ذا خسارة
فدخنوه بدخان التين وأوقدوه بثقال اللبن
حتى اذا مل الحياة وضجر وقال: ليت المال جمعاً فى سقر
أعطاهموا ما طلبوا فأطلقا يستعمل المشى ويمشى العنقا^(٦٩)

ديوان المظالم « الأموال المصادرة »

● كيف نشأ نظام المصادرة ؟

قال جورجى زيدان^(٧٠) : والمصادرة قديمة فى الاسلام تتصل بعصر الراشدين • وكان العمال أول من وقعت عليهم المصادرات • فكانوا اذا اكتسبوا مالا من تجارة أو سبيل آخر غير مرتباتهم المفروضة • أخذ الخلفاء نصفه وأضافوه الى بيت المال • كذلك فعل عمر بن الخطاب بعماله على الكوفة والبصرة والبحرين • وكانوا يسمون ذلك مقاسمة ، أو مشاطرة •

فلما أفضت الأمور الى بنى أمية •• أصبح الخلفاء فى أواخر الدولة لا يعزلون عاملاً عن عمله الا حاسبوه على ما عنده من المال ، واستخرجوا ما تصل اليه أيديهم • وكانوا يسمون هذا استخراجاً • (وهو أول تطبيق لقانون من أين لك هذا على من فى السلطة) •

(٦٨) الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى - ج ١ ص ١٩١ -
١٩٣ ، وديوان ابن المعتز ج ١ ص ١٣١ - ١٣٢ •
(٦٩) المشى العنق : السير الفسيح •
(٧٠) تاريخ التمدن الاسلامى ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ •

ولما تسنم العباسيون منصة الخلافة كان معظم العمال فى أوائل الدولة من اخوتهم وأعمامهم ، ولم يكن ثمة ما يدعو الى الاستخراج أو المقاسمة ، ولو ساءت سيرة بعضهم (٧١) ، ثم انتقلت الأعمال الى رجال الدولة من غير أهلهم • فجنح العمال الى الطمع والعنف فى استخراج الأموال • فعمد الخلفاء الى مصادرة أموالهم لاسترجاع ما استولوا عليه من غير وجه الحق حتى فى أيام المنصور • فكان لا يعزل عاملا الا قبض ماله وتركه فى بيت مال مستقل سماه « بيت مال المظالم » •

وتكاثر تعدى العمال فى أيام المهدي (سنة ١٥٨ - ١٦٩ هـ) • فاضطر هذا الخليفة الى النظر فى المظالم ، وما هى الا مظالم العمال ، ثم نظر فيها بعده الهادي فالرشيد فالأمون الى المهدي فى أواسط القرن الثالث •

ومن أبواب الكسب للمال أن ينفق العامل على بناء بيت أو جسر ، أو على حفر ترعة أو نهر ألف دينار مثلا ويطلب بعشرة آلاف أو مائة ألف ، وربما قدروا ما ينفقون فيه عشرة دنانير بستين ألف دينار ، فضلا عن اغتصاب الضياع وغيرها ، وما قد يجتمع لهم من فروق الأموال التى يتقبضونها عن المخرج بين (عملتى) الفضة والذهب (٧٢) • فهل من عجب بعد ذلك اذا بلغت أموال محمد بن سليمان عامل الرشيد على البصرة خمسين مليون درهم سوى الضياع والدور والمستغلات ، وبلغت أموال على بن عيسى بن ماهان ثمانية آلاف درهم • فلم ير الرشيد الا الجنوح الى الاستخراج ، وهو المصادرة •

على أن مصادرة العمال لم يطل أمرها لاستقلالهم بأعمالهم بعد قليل • فأصبح المطلوب منهم لبيت المال فى الغالب مالا معيناً فى العام

(٧١) وذلك لحرص العمال من الأتارب على أموال الدولة واطهارها فى صورة أفضل من العدالة كسبا لقلوب الرعية •
(٧٢) هذه دعوى بلائينة • فقد نسي الكاتب ظاهرة الرخاء العام للدولة الاسلامية ، وسهولة استثمار العمال وغيرهم أموالهم الخاصة ، وفائض مرتباتهم ، ونسى رقابة المحتسب •

على سبيل الضمان ونحوه ، وتحولت الثروة المغتصبة الى الوزراء ،
وفسدت النيات • فلم يجد الخلفاء سبيلا لسد عوز بيت المال
الا بمصادرتهم • وكان الخلفاء لا يرون فى ذلك جورا ولا شدة لاعتبارهم
ما فى أيديهم مختاسا من حقوق بيت المال (٧٣) •

وباعت المصادرة معظمها فى أيام المقتدر (سنة ٢٩٥ - ٣٢٠ هـ)
لأن الوزراء استخفوا به لصغر سنه ، وأفضى تدبير الأمور - فى صدر
أيامه - الى أمه ونسائه وخدمه ، فخربت الدنيا وختل بيوت الأموال ،
وخلع وأعيد ثم قتل • وكثر تبديل الوزراء فى أيامه ، وكثرت مصادراتهم ،
وأولهم ابن الفرات ، وما من وزير الا وقبض أو صودر ، فأخذت أمواله
وسجن أو قتل •

● متى تقع المصادرة !

على أن الخلفاء لم يكونوا يعمدون الى المصادرة الا عند حاجتهم
الى المال لأرزاق - مرتبات - الجند ، أو لغيرهم من نفقات الدولة ،
كما تعتمد دول أوروبا اليوم الى عقد القروض لسد ما يعرض لها من
النفقات اللازمة لحرب أو مشروع كبير •

● مزايا المصادرة :

وكان الخلفاء يعتبرون أموال أولئك الوزراء أو العمال حقا لبيت المال
قد اغتصبوه ، فاسترجاعه لا يعد جورا أو اجحافا • وقد نجاهم ذلك
من أئقال الدين الأهلى الذى تئن تحت عبئه معظم دول العالم المتمدن
اليوم ، فيذهب نحو ربع دخلها أو ثلثه فى وقائه أو استهلاكه ، وتضطر
الى استنباط الضرائب من أجل ذلك ، حتى أصبحت تلك الدول وخصوصا
انجلترا ، تكلف الناس جملا على كل عمل يرجون به كسبا (٧٤) •

(٧٣) تاريخ التمدن الاسلامى ج ٢ ص ١٦٥ و ج ٤ ص ١٨٨ .

(٧٤) تاريخ التمدن الاسلامى ج ٢ ص ١٦٦ .

● من الذين تقع المصادر لأموالهم ؟

قل آدم ميتز^(٧٥) : « ونرى من الثبت الذى يحوى أسماء المصادرين أنهم كانوا عمالا من عمال الدولة ، أو جهابذة^(٧٦) كانوا يعاملونها •
وليس فيما انتهى من حكايات تتعلق بالمصادر مثل واحد لأخذ الحكومة أموال العمال الخاصة ظلما وجورا من غير طريقة قانونية •
فيحكى لنا ابن مسكويه « أن الوزير أبا على بن مقلة كان يعادى أبا الخطاب بن الخطاب ابن العباس بن المرات •• ولم يكن يجد الى القبض عليه طريقا ديوانيا • لأنه كان ترك التصرف عشرين سنة • ولزم منزله وقنع بدخل ضيعته •

على أن نظام المصادر قد تقلب فى أطوار • فكان فى أوائل القرن الرابع ضربا من ضروب العقاب • وبعد ذلك صار كل من كانت له صلة بالحكومة مشتبهها فى نقاوة يده ، فكان يصادر بين حين وآخر •

● مثال :

ولما مات صاحب بن عباد بعد أن كان وزير فخر الدولة المتحكم فى تدبير الملك له حتى كان لا يعصى له أمرا ، أرسل هذا الأمير من أحاط على دار صاحب وخزائنه ، ووجد له كيس فيه رقاع أقوام بمائة ألف وخمسين ألف دينار مودعة عندهم ، فطولبوا بذلك ونقل ما كان فى الدار والخزائن الى دار فخر الدولة •

وقد نشأ هذا الرسم من أن بعض العمال كانوا يستولون على الأموال بغير حق ثم يضطرون الى ارجاعها ، وهذا تشبيه بما فعله نابليون الأول حين ألزم قواده من ذوى اليسار العظيم أن يدفعوا للخزانة مبالغ كبيرة •

(٧٥) الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى — ج ١ ص ١٩٣ •

(٧٦) يريد أصحاب الأعمال ، واصل الكلمة فارسى « كهبد » بمعنى الناقد العليم ببواطن الأمور •

على أن جميع التجار الذين كانت تبتر أموالهم كانت لهم معاملات مع الدولة أصابوا منها مالا وفيرا أو على الأقل ظن بهم ذلك^(٧٧) .

● اثبات المصادر :

وكانت الوثائق التي يدفع بمقتضاها المال المصادر فى ديوان المصادرين تكتب على نسختين احدهما للديوان والأخرى للوزير .

* * *

(٧٧) الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى ج ١ ص ١٩٢ .

الملاحة فى الاسلام

قال آدم ميتز (٧٨) : « ولم يكن لأوروبا سلطان على البحر الأبيض خلال القرن العاشر الميلادى ، فقد كان بحرا عربيا ، وكان لابد لمن يريد أن يقضى لنفسه فيه أمراً من أن يخاطب ود العرب كما فعلت « نابولى » « وغيته » « وأمالغى » •

ويظهر أن الملاحة الأوروبية نفسها كانت فى ذلك العصر بحال يرثى لها من الضعف ، ففي ٩٣٥ م استطاعت مراكب عبيد الله المهدي الفاطمى أن تغزو جنوب فرنسا ومدينة جنوه • وأن تنهبهما ، وأن تفعل مثل هذا بمدينة بيزا فى عامى ١٠١١ - ١٠١٤ م وذلك مع أن أسطول الفاطميين فى شمال أفريقيا كان فى ذلك الحين أقل كفاية من أسطول الشام بصورة بينة •

وكانت مراكب العرب تقطع البحر الأبيض عرضاً فى ستة وثلاثين يوماً من مبدئه فى الغرب الى آخره حيث أنطاكية - وهى سلوقية التى كانت فى أثناء القرن الثالث الهجرى - التاسع الميلادى - أهم ميناء تجارى فى الشام • وقد حصنها الخليفة المعتصم • ولكن كان يؤذيها أكبر الأذى وجود شهاب نابطة تحت المساء بينها وبين قبرص تسمى السفالة ، وكانت تتحطم عليها معظم السفن ، ويذكر اليعقوبى فى أواخر القرن الثالث الهجرى أن ميناء طرابلس الشام « عجيب يحتل ألف مركبة » (٧٩) •

وكانت صور - فى القرن الرابع الهجرى - هى الميناء الحربى الإسلامى المواجه لبوزنطة • اذ كان بها دار الصناعة ، ومنها تخرج مراكب السلطان لغزو الروم ، وكانت حصينة جليلة (٨٠) ولكن

(٧٨) كتاب الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ج ٢ ص ٣٦٥ - ٣٦٦ •

(٧٩) جغرافية اليعقوبى ص ٣٢٧ •

(٨٠) المرجع السابق ص ٣٢٧ •

زحف البوزنطيين فى القرن الرابع الهجرى على بلاد الاسلام غير هذه الأحوال كلها فى الشام .
ولا تذكر كتب تلك الأيام أى ميناء طبيعى بين الاسكندرية وخليج تونس غير طرابلس التى كانت اذا وصلتها المراكب عرضت لها - دائما - الرياح البحرية - وكانت تونس تلى طرابلس فى الأهمية ، وكانت ميناء القيوان على مقربة من موقع قرطاجنة التى كانت سيدة البحر قديما .

● ميناء عيذاب :

قال آدم ميتز : وكانت عيذاب هى نقطة الاتصال بين تجارة البحر وتجارة النهر ، وكان مينائها عميقا غزير الماء مأمونا من الشعاب النابتة ، فكانت ترد اليها البضائع من الحبشة واليمن وزنجبار بطريق البحر ، ثم تحمل على الابل فى الصحراء مسيرة عشرين يوما الى أسوان أو قوص ، ومن هناك تنقل الى القاهرة فى النيل . وقد بلغت عيذاب فى نهاية القرن الخامس الهجرى درجة عظيمة من الازدهار ، وأصبحت احدى الموانى التى تختلف اليها المراكب من جميع البلاد ، ولا يعرف السبب الذى كان يجعل تجارة شمال أفريقيا الى المشرق تمر بها . وكان حجاج مصر يسيرون عن طريق عيذاب بين سنتى ٤٥٠ - ٦٦٠ هـ = (١٠٥٨ - ١٢٥٨ م) .

وقد تحدث ابن جبير عنها فى عام ٥٧٩ هـ = ١١٨٣ م . فقال :
« انها من أحفل مراسى الدنيا بسبب أن مراكب الهند واليمن تحط فيها وتقلع عنها زائدة على مراكب الحجاج الصادرة والواردة » .
ثم قال بعد ذلك : ان أكثر ما شاهده فى عيذاب من سلع الهند أحمال الفلفل (٨١) .

● بحر الزنج :

قال آدم ميتز : وكان أقصى ما تصل اليه مراكب المسلمين فى أسافل بحر الزنج اقليم سفالة (موزمبيق) وهى أقصى بلاد الزنج . واليها

تقصد مراكب العمانيين والسيرافيين ، وكان يغريهم بقصدها معدن الذهب فى « ماث ونا لاند » ، وكان الحديد أكبر ما يؤخذ منها الى الهند للصناعة ؛ وكانت تصنع منه الهند آلات عظيمة القيمة (٨٢) .

● البحر الفارسى والخليج الفارسى :

ثم قال آدم ميتز (٣٧٠/٢) : ويعتبر البحريون الاسلاميون « عدن » مبدأ البحر الفارسى . ويقولون : ان هذا البحر يحيط ببلاد العرب حتى يصل الى خليج فارس وينتهى على مقربة من المكان الذى تبثدىء عنده بلوخستان . أما ما بعد ذلك فكانوا يعتبرونه من المحيط الهندى . وكانت الملاحة ميسورة فى هذين البحرين فى موسمين . فاذا هدا أحدهما هاج الآخر وانقلب .

وكان للساحل العربى خاصة أسوأ سمعة بسبب القرصان . وحوالى عام ٢٠٠ هـ = ٨١٥ م قام أهل البصرة بحملة على القرصان فى بلاد البحرين ولكنهم أخفقوا . وفى البحر الأحمر كانت جزيرة سقطرى (أشقطرة) عشا خطراً للقرصان ، وكانت تأوى اليها بوارج قرصان الهند ليقطعوا الطريق على المسلمين .

ولم تكن هذه القرصنة تعتبر عملا شائنا أو أمرا غريبا . ولم يثنىء العرب للقرصان لفظا خاصا ، والاصطخرى مثلا يسميهم باسم لين فيقول : « متلصحة البحر » وفيما عدا ذلك كان يطلق عليهم الاسم الهندى « Barques » .

وكانت عدن وسيراف وعمان أكبر موانى المملكة الاسلامية على المحيط الهندى ، ويلى ذلك فى الأهمية البصرة وديبل (على مصب نهر السنند) وهرمز ، وكانت فرضة كرمان .

● عدن :

ثم قال (٨٢) : وكانت عدن المركز التجارى الكبير بين أفريقية وبلاد

(٨٢) الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى - ج ١ ص ٣٦٩ .

(٨٣) الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى ٢/٣٧١ .

العرب ، ونقطة ارتكاز التجارة بين الهند والصين ومصر فيسُميها المقدسي مثلاً « دهليز الصين » ويحدثنا أنه سمع عنها أن من الناس من دخلها بألف درهم فرجع بالف دينار . ومنهم من دخلها بمائة فرجع بخمسائه ، ومنهم من دخلها بكندر فرجع منها بمثل ما دخل به كافورا .

● سيراف :

وكانت « سيراف » هي الفرضة التي تمر بها صادرات فارس ووارداتها ، وكانت على الخليج الفارسي ، تقصدها المراكب من جميع البلاد ، وكانت فرضة لبضائع الصين خاصة ، بل كانت بضائع اليمن المرسله الى الصين تحمل على المراكب بسيراف .
وبلغت المكوس التي كانت تؤخذ من المراكب بها حوالي آخر القرن الثالث الهجري نحواً من ٢٥٣ ألف دينار في كل عام .

وكان أهل سيراف أغنى تجار فارس كلها - وخير شاهد على ذلك ما كان لهم من مساكن عالية ذات طبقات عديدة مبنية من خشب الساج الغالي الثمن ، ويحكى الاصطخري عن أحد أصحابه أنه أنفق في بناء داره ثلاثين ألف دينار ، وتراه مع هذا لا يتميز في لباسه عن أجيره (٨٤) .
وكان لأهل سيراف متاجر يملكونها في البصرة أيضاً وكان كثير من أهل سيراف يقضون حياتهم كلها في البحر . فمن ذلك ما رواه الاصطخري من أن رجلاً منهم ألف البحر حتى ذكر أنه لم يخرج من السفينة نحواً من أربعين سنة وكان إذا قارب البر أخرج صاحبه لقتضاء حوائجه في كل مدينة وكان إذا انكسرت السفينة التي هو فيها وتشعثت تحول عنها الى أخرى .

وكان أشهر أصحاب السفن في ذلك العهد وهو محمد بن بابشاد من أهل « سيراف » ويذكر أن ملك الهند أمر أن ترسم له صورة لأنه كان كبير أهل صنعته ، وكانت عادة ملوك الهند أن يقننوا صوراً لأشهر الرجال في كل حرفة .

(٨٤) الاصطخري ص ١٣٨ - ١٢٩ وآدم ميتز ج ١/ ٣٧٢ .

● عبادان :

قال آدم ميتر^(٨٥) : وكان هناك - تجاه مصب نهر شط العرب - جزيرة صغيرة تشبه جزيرة هليجولاند فيها مدينة صغيرة ، ذات حصن صغير ، وهي مدينة عبادان • وكان فيها رياطات وعباد صالحون ، وأكثر أهلها يصنعون الحصر من الحلفاء ، غير أن الماء بها ضيق ، والبحر عليها مطبق ، وكان الناس يقصدونها للاقامة بها متعبدين ومكفرين عن ذنوبهم ، وكانت رسوم المراكب تجبى عندهم ، وكانت بها حامية لمكافحة القرصان • وكان على نحو ستة أميال منها تجاه البحر موضع يعرف بالخشبات ، فيه عمد من الخشب منصوبة في الماء قد بنى عليها مرقب يسكنه ناظور • ويوقد المرقب بالليل لتتهدى به السفن ، وتستدل به على مدخل دجلة ، وخوفا على المراكب الواردة من عمان وسيراف وغيرها •••

* * *

● وصف الخشبات ((الفئار)) :

قال ناصر خسرو في القرن الخامس الهجري يصف هذه الخشبات : ان الخشبات أعمدة من خشب الساج منصوبة بحيث تؤلف على الأرض قاعدة مربعة واسعة ، ثم تضيق في أعلاها ، وهي تعلو مسطح البحر بخمسين مترا ، وفي أعلاها حجرة مربعة للناظور^(٨٦) •

● التفتيش الجمركي :

قال آدم ميتر يحكى من أخبار القرن الثامن الميلادي: ان أسماء بابنة السفن الأجانب كانت تقيد في ديوان التجارة البحرية في مدينة « خانقو » بالعين وأن هذا الديوان كان يطالب بحق تفتيش المراكب قبل السماح لها بانزال ما تحمله إلى البر • وكان يأخذ رسوم تصدير وتحميل ، وكان تصدير الأشياء النادرة أو ذات القيمة محظورا ، وكان كل من يحاول التهريب يعاقب بالحبس •

(٨٥) الحضارة الاسلامية ١/ ٣٧٣ •

(٨٦) آدم ميتر ج ١ ص ٣٧٤ •

● فى الصين :

ثم قال (٨٧) : ويسود تاريخ المراكز التجارية الاسلامية فى الشرق الأقصى شىء من الاضطراب •

وربما تكون قد أنشئت فى ذلك العصر مراكز تجارية اسلامية فى نواح أخرى من الصين ، وفى أوائل القرن التاسع الميلادى كان على رأس الجالية الاسلامية فى كانتون رئيس مسلم يعينه امبراطور الصين ، وكان هذا الرئيس يقضى بين أفراد الجالية بأحكام الشريعة ، وإذا كانت الجمعة أو العيد خطب فى المسلمين ودعا فى خطبته لسلطان المسلمين •

وفى ذلك العصر كان البحريون اذا وصلوا الى المدينة قبض الصينيون متاعهم وصيروه فى البيوت • وضمنوا الدرك الى ستة أشهر الى أن يدخل آخر البحرين ، ثم تؤخذ من كل عشرة ثلاثة (٣٠ /) ويسلم الباقي الى التجار •

وكان السلطان اذا احتاج الى شىء أخذه بأعلى الثمن وعجله ، ولم يظلم فيه ، وكان مما تأخذه الحكومة الكافور المن بخمسين فكوجا • والفكوج ألف فلس • وهذا الكافور اذا لم يأخذه السلطان بيع بنصف الثمن •

وكان يستورد أيضا العاج وقضبان النحاس والذبل ، وهو قشر السلاحف ، وقرن الكركردن (حيوان مفترس) الذى كان أهل الصين يتخذون منه المناطق • وفى طول ذلك العصر كانت مراكز المسلمين تذهب الى بحار الصين ، كما كانت مراكز الصين المسلمين تختلف الى عمان وسيراف والأبلة والبصرة حتى عام ٨٨٠ م حين ظهر من قصى على أسرة تنج الحاكمة ، واستولى على « خانقو » ملتقى السفن التجارية الاسلامية ، وقتل من أهلها مائتى ألف من المسلمين وغيرهم • واختفت معالم التجارة البحرية من هناك • وما لبث عهده الخانق أن زال فعاد النشاط التجارى الاسلامى الى الازدهار •

(٨٧) آدم ميتز : ٢/ ٢٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ •

وفى عام ٩٧١ م : أعيد تنظيم ديوان البحر فى مدينة كانتون •
ثم احتكرت الحكومة التجارة الخارجية عام ٩٨٠ م وأصدرت الأمر
بعقاب كل من وجد متاجراً مع الأجانب بالنفى من البلاد ، ويكوى وجهه
بالنصار •

وفى ذلك العصر وما جاء بعده تذكر الروايات كثيرا من تجار
المسلمين زاروا بلاط امبراطور الصين ، واستقبلوا هناك استقبالا مملؤا
بالمودة مما يعجب له المؤرخ •

واستقر كثير من التجار فى « تسوان شو » الى جانب استقرارهم
فى كانتون •

وفى عام ٩٩٩م أنشئت دواوين للتجارة البحرية فى ثغرى «هانجشو»
و « تانجشو » زيادة على ما كان فى غيرهما من الموانى • وذلك اجابة
لطلب التجار الأجانب • وتوفيراً لأسباب راحتهم •

وفى عام ١١٧٨ م ويقول أحد كتاب الصين : ان مملكة العرب
لا يفوقها بلد آخر من البلدان الأجنبية فى كثرة ما يدخر بها من البضائع
المتنوعة الغالية • ويلبها فى ذلك جاوة وبالبانج — وهى سومطرة — ثم
تأتى بعد ذلك بلاد أخرى كثيرة •

ويحدثنا هذا المؤلف أيضا عما كان من تجدد نشاط الملاحة الى الصين
قائلا : ان الذين يأتون من بلاد العرب يتخذون أول الأمر سفنا صغيرة
تسير بهم الى الجنوب حتى ساحل كوبلون « ملبار » ، ومن ثم ينتقلون الى
سفى كبيرة تحملهم الى بالبانج « سومطرة » •

وكان الطريق البحرى الى الصين خاضعا لما تقتضيه هبوب
الرياح الموسمية التى تستطيع السفن أن تسير معها ، من غير حاجة الى
استعمال البوصلة • • ولما كانت هذه السفن خلوا من كل آلة يستعان
بها فى الملاحة كانت الرحلة محفوفة بالمعاطب • • ولهذا فلا عجب أن نسمع
أن الرجل الذى فى أعلى السارية اذا رأى أول علامات أرض الوطن

نادى قائلًا : رحم الله كل من قال « الله أكبر » فعند ذلك يجيئه جميع من
فى المركب قائلين : « الله أكبر » • ويهنيء بعضهم بعضا ويبيكون لما يكون
قد هجم عليهم من السرور •

وقال ليونيل جابلز : هناك وثيقة أخرى أصدرها موظف صينى
عام ١١٧٨ م توضح أن معظم التجارة بين الصين وأرخبيل الملايو كانت
لا تزال فى أيدي العرب وبعض الأجانب الآخرين^(٨٨) •

● فى ملقا « سنغافورة » :

قال آدم ميتز : « ونستطيع أن نستدل من كتاب عجائب الهند
— وأهم ما فيه وصف أحوال القرن الرابع الهجرى هناك — على أقصى
ما كانت تبلغه مراكب المسلمين وهو مدينة «كله» أو «كداء» فى ملقا ، وكان
هذا البلاد فى موضع سنغافورة اليوم •

ويقول أبو دلف : ان « كله » هى أول بلاد الهند وآخر منتهى
المراكب ، لا يتهاى لها أن تتجاوزها والا غرقت وكذلك يقول المسعودى
(حوالى عام ٣٣٢ = ٩٤٤ م) « ان بلاد « كله » هى النصف من طريق
الهند أو نحو ذلك • واليها تنتهى مراكب أهل الاسلام من السيرافيين
والعمانيين فى هذا الوقت ، وفى « كله » أيضا كان التاجر السمرقندى
ينزل من المراكب الآتية من عمان ويركب البحر فى مراكب الصين
الى « خانقو »^(٨٩) •

(٨٨) السير جون . ا . هامرتن : تاريخ العالم : ج ٦ ص ٢٦٤ —
ط النهضة المصرية .

(٨٩) الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى : ٢/٢٧٤ — ٣٧٦ •

وَجْوهُ الصَّرْفِ

ذكر « جورجى زيدان » أن هذه المصارف مبينة فى أبواب ترجع الى :

- ١ - الزكاة كما ذكرنا .
- ٢ - شق الأنهار والاصلاح الزراعى وقد ذكرناه .
- ٣ - الجوائز للوافدين من الشعراء وغيرهم من أساطين الفكر والأدب ، وربما بلغت جائزة المشاعر مائة ألف درهم ، فهى أشبه بالجوائز التشجيعية والتقديرية بلغة عصرنا .
- ٤ - رواتب العمال - وبلغت العصر المحافظين ورؤساء المدن - وكان راتب العامل فى أيام عمر ٦٠٠ درهم فى الشهر ، ثم اختلف باختلاف العمال والأعمال . فالعمال الصغار كانت رواتبهم محددة لا تزيد على ٣٠٠ درهم فى الشهر ، حتى زادها الفضل بن سهل فى أيام المأمون فى جملة ما زاده من الرواتب على اثر ما كان من تكاثر الثروة .
- ٥ - رواتب الكتاب كرواتب العمال الصغار حتى زادها الفضل بن سهل ، ويمتازون عن العمال بالأخرجة اليومية - الجرايات - فالشعراء والخطباء ونحوهم كان شأنهم فى تلك الأيام مثل شأن الصحافة اليوم فلا غرابة اذا بذل الخلفاء الأموال لاسترضائهم .
- ٦ - رواتب الوزراء : والوزارة من محدثات الدولة العباسية ، وكانت تختلف باختلاف العصور والدول .
- ٧ - رواتب القضاة : كان راتب القاضى فى أيام الراشدين مائة درهم فى الشهر ومؤونته من الحنطة ، ثم ارتقى فى أيام بنى أمية مثل سائر الرواتب فصار راتب قاضى مصر ٨٨ هـ ألف دينار فى السنة ، هبط فى عهد المنصور العباسى الى ٣٠ ديناراً فى الشهر ، ثم تصاعد فى

عهد المأمون الى ٤٠٠ درهم فى الشهر أى ٢٧٠ ديناراً ، ثم عاد فى أيام ابن طولون الى ألف دينار فى السنة .

٨ - رواتب الخلفاء وأهلهم : فرض لأبى بكر ستة آلاف درهم فى السنة ، فلما استولى معز الدولة الديلى على بغداد ٣٣٤ هـ فرض للخليفة المستنكى ٥٠٠٠ درهم كل يوم لنفقاته ولكنه قلما كان يدفعها اليه ، وفرض الأعطية للملوك وأهلهم عادة جارية عند معظم الأمم الآن ، والغالب فى الدول المتمدنة أن تكون تلك الرواتب معينة فى ميزانياتها (٩٠) .

٩ - رواتب حاشية الخليفة : أى الموظفين المعلقة أعمالهم بشخص الخليفة وليس بأعمال الدولة - كالأطباء والحجاب والحرس الخاص .

١٠ - رواتب الجند : تضاعفت أوائل بنى أمية ثم نقصت حتى صارت فى أيام المأمون ٢٤٠ درهما فى السنة للجندى الراجل فضلاً عن حصته من المغنم اذا غزا (٩١) وكان راتب الجندى فى أيام الراشدين يتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ درهم فى السنة ، ثم صار أيام بنى أمية ألف درهم (٩٢) .

● الاسلام والنظريات الاقتصادية :

لقد بدا واضحاً لكل ذى عينين من رجال الاقتصاد ، أن الاسلام نظام متكامل ، ولم يغفل وضع الأسس الاقتصادية اللازمة للعمل على استقرار نظام الحكم ، وهى تفوق كل ما ظهر من نظريات اقتصادية حتى الآن كما قرره فلاسفة النصارى .

قال الأستاذ جاك أوسترى - وهو واحد من علماء الاقتصاد الفرنسى البارزين - : ان طريق الانماء الاقتصادى ليس محصوراً فى المذهبين الماروفين : الرأسمالى والاشتراكى ، بل هنالك مذهب اقتصادى

(٩٠) تاريخ انتمدن الاسلامى ج ٢ ص ١٢٣ .

(٩١) المرجع السابق ص ١٤٣ . (٩٢) نفس المرجع ص ١٤٦ .

ثالث راجح ، هو المذهب الاقتصادى الاسلامى ، وقد أصدر كتابا قرر فيه هذه الحقيقة وجلاها باسم « الاسلام والتنمية الاقتصادية » ، ترجمة من الفرنسية نبيل صبحى الطويل •

وهو نظام مستقل عن غيره ، وهذا ما يؤكد المستشرق الفرنسى « رايوند شارل » اذ يقول : ان الاسلام رسم طريقاً متميزاً للتقدم ، فهو فى مجال التوزيع يقرر قاعدتين :

١ - ان لكل تبعاً لحاجته ، كحق الهى مقدس تكفله الدولة لكل فرد •

٢ - لكل تبعاً لعمله ، مع عدم السماح بالتفاوت الشديد فى الثروات والدخول [وغرض الكسب] •

وهو فى مجال الانتاج يمجّد العمل ، ويحرم كافة صور الاستغلال (٩٣) •

● تطوير الشعوب المختلفة :

قال «ميك» فى كتابه «قبائل نيجيريا الشمالية» : ان الاسلام لم يترك أثراً عميقاً فى التركيب الجنى لهذه الشعوب فحسب • بل انه جاء بحضارة جديدة أتاحت للشعوب الزنجية طابعا اختياريا متميزا • لا يزال واضحا حتى اليوم • مؤثرا فى نظمهم السياسية والاجتماعية ، ذلك أن الاسلام حمل الحضارة الى القبائل المتبربرة ، وجعل من المجموعات الوثنية المنعزلة المتفرقة •• شعوباً ، وجعل تجارتها من العالم الخارجى ميسورة ، فقد وسع آفاقهم ، ورفع من مستوى الحياة بخلق مستوى اجتماعى أرقى وخلع على أتباعه الكرامة والعزة • واحترام الذات واحترام الآخرين •

لقد حث الاسلام على تعلم القراءة والكتابة ، وحرّم الخمر وأكل

(٩٣) النظام الاقتصادى فى الاسلام : مبادئه وأهدافه للدكتورين أحمد العسال وفتحى أحمد عبد الكريم : ص ١٤ - ١٥ مكتبة وهبة •

لحوم البشر ، والأخذ بالثأر ، وغير ذلك من العادات الوحشية ، وأتاح للزنجى السودانى الفرصة لأن يصبح مواطنا حرا فى عالم حر (٩٤) .
وقد كتب موريل فى كتابه يتحدث عن افريقيا الغربية ومشكلاتها :
فقال : « ان الاسلام لا يتطلب - من وجهة نظر أهل نيجيريا • أن يفقد أحدهم قوميته ، لأن ذلك شئ لا يصحب الدخول فى الاسلام ، ولا يستلزم تغيرات انقلابية فى الحياة الاجتماعية ولا هو يقوض نفوذ الأسرة أو سلطة الجماعة ، وليست هناك هوة بين الداعى الى الاسلام والمتحول اليه • فكلاهما متساو - علميا لا نظريا - أمام الله : وكلاهما افريقى ، وهما من أبناء أرض واحدة •

» ومبدأ التآخى الانسانى ينفذ تنفيذا عمليا ، ولا يعنى الدخول فى الاسلام أن ينصرف الداخل فيه عن شئونه وأسرته وحياته الاجتماعية ، ولا عن احترامه لسلطان حكام بلاده الأصليين ، وليس هناك من لا يعجب بسلوك المسلم النيجيرى ووقاره بل بسلوك مسلمى افريقية عامة •
وان هيئة الرجل العامة لتنم عن شعور بالقومية واعتزاز بالجنس ويخيل اليك أنه يقول : ان كلا منا يختلف عن الآخر ولكننا جميعا بشر •
وان انتشار الاسلام الذى نشهده اليوم فى نيجيريا الجنوبية ليؤثر بصفة خاصة تأثيرا اجتماعيا ويمنح الاسلام هؤلاء الذين يتصلون به منزلة أرقى وفكرة أسمى عن مكانة الانسان من العالم المحيط به ، ويحرره من ربقة الأوهام الخرافية (٩٥) •

(٩٤) المستشرقون والاسلام ص ٧٨ والاسلام فى المشرق والمغرب

ص ١١ •

(٩٥) الاسلام فى المشرق والمغرب ص ١٠٢ •

خاتمة

لعلنا قد وصلنا بأقلام فلاسفة النصارى الى صورة متكاملة لـ « نظام الحكم في الاسلام » فى هذه الفصول الأربعة • وكان أبرز ما صورته يراعاتهم (١) :

فى الفصل الأول : هو أن هذا النظام كفل للدولة النمو والتوسع • وحتى عندما دبت الخلافات بينها ظل الاسلام بنظامه رباطا جامعيا لشعوبها حافظا لبنية المسلم من أبنائها ، وقد وصل المستشرق الألمانى « ليوبولد فايس » وقد تقلب فى اليهودية والنصرانية والبوذية ثم استقر بعد الدراسة والممارسة فى ركب الاسلام • الى أن اقامة الدولة الاسلامية أمر واجب ، وأنه لا يمكن الاتفاق مع العلمانية ولا الارتكان فى التشريع الى مجرد ما يسمى المصلحة العامة والقانون الأخلاقى وأن الاسلام وحده هو طريق السعادة لا العلمانية • وفى شريعة الاسلام وفاء بكل مطالب الانسان •

وفى الفصلين الثانى والثالث : كان الحديث عن الخلافة وأنواع الولاية ونفيه استبان بأقلام المستشرقين وبعض نصارى العرب كيف أن الاسلام دين ودولة ، وأن الخلافة سلطة غير مطلقة ولا هى بابوية أو فرعونية ، وانما هى كأكمل ما يكون من أحلام فلاسفة السياسة فى تصور « العقد الاجتماعى » من غير نقائص نظريته ، وكيف أن الاسلام فى نظامه لا يسمح بتبوء عرش السلطة عن طريق القفز « الثورات العسكرية » أو الطائفية ، أو الفئوية ، ولا عن طريق الخداع للجماهير ، وانما رسم للخليفة صفات وشروطا ، وحدد له واجبات ، وقد أبرزت يراعات فلاسفة الفكر من النصارى كيف أن نظام المبايعة فى الاسلام يفضل كل نظم الحكم المعاصرة ، وأن ثورة أتاتورك على الخلافة كانت

(١) اليراعة : القلم .

شؤماً لا على تركيا أو على العالم الاسلامى وحده ، بل على البشرية كلها ، كما تناولوا بدراساتهم الصيغة المقترحة لاعادة الخلافة الاسلامية الراشدة ، وأماطوا اللثام عن الاسلام والترقى وعلة التخلف التى تتلخص فى البعد عن نقاء الاسلام .

ثم كشفوا عن أن الاسلام كان متقدما فى طرح أنواع من الولايات كالولاية العسكرية ، والامارة العامة « التفويض ، والاستيلاء » والامارة الخاصة ، والوزارة والسلطان .. وأنهم نظموا الجندية وثكنات الجند وكانت لهم أسلحتهم المنوعة ، وكيف كان نظام البريد والاتصال بكل أجهزة الدولة وأقاليمها .. مما ينبىء عن وجود نظام كأكمل ما يكون النظام للحاكم ومؤسسات الحكم التى تعاونه .

وفى الفصل الرابع - القضاء : تناول المستشرقون تطور القضاء الاسلامى واستقلاله استقلالاً لا ينزل به عن السلطة التنفيذية كما تقول نظرية مونتسكيو ، ولا تجعلها تابعة للسلطة التنفيذية كما هو النظام المتبع فى بعض الدول كما بينوا سبق القضاء الاسلامى لوضع أصول التقاضى وهيئة القضاة والمحكمة وشروط اختيار القاضى ، وشخصية القاضى الذى يحمى الرعية من حكامها المنحرفين .

وفى الفصل الخامس - ائراء الدولة والمال العام : ذكر المستشرقون ما درسوه عن الاسلام فبينوا نشأة المال العام فى الاسلام والمرتببات ، وقانون من أين لك هذا .. ونظام الجزية وأنه نظام قديم نفخ فيه الاسلام روح العدالة الاجتماعية والرحمة ، ومن خلال الحديث عن بيت المال والدواوين ، وهى بلغتنا الحديثة الادارات أو المصالح أو الهيئات ، نكتشف أصالة الاسلام فى نظامه ، وأنه لم يكن منقولاً أو مترجماً ترجمة الببغاء لما يسمعه ، ثم كانت دراسة فى النهاية عن وجوه الصرف بعد ذكر وجوه الدخل والايرادات العامة ، وحديث عن الاسلام والنظريات الاقتصادية وكيف كان من السياسة المالية للدولة الاسلامية وضع مبدأ تطوير الشعوب المتخلفة .

وهذه الفصول الأربعة بأقلام باحثين غير مسلمين ، أو ممن أسلم بعد تخبط فى عدة ملل ، أقوى شهادة للحقيقة الاسلامية تنسف المستعربين من المسلمين الذين ينكرون أو يجهلون أو يتجاهلون أن الاسلام عبادة وقيادة ، دين ودولة ، أخلاق وحكم ، شريعة وقانون .. ذلك دين الله « ان الحكم الا لله ، أمر الا تصدوا الا اياه ، ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون » (١) .

وهى دراسات فى باطن مؤلفات أئمة المسلمين ... أثرت طرحها بلغة الذين يكتبون ثقافات العصر الحديث حتى يفهما أهل العصر الحديث ممن ليست لهم دربة على فهم الحواشى المؤلفة فى عصر قديم .. فعرض الدين بلغة القوم سياسة ندبنا اليها الله وسلكتها المرسلون من قبلنا ، « وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم ، فيضل الله من يشاء ويهدى من يشاء ، وهو العزيز الحكيم » (٢) .

* * *

(٢) ابراهيم : ٤ .

(١) يوسف : ٤٠ .

أهم المراجع

- ١ - احسن التقاسيم فى معرفة الأماكن - المقدسى - طبع
ليدن ١٨٧٧ م .
- ٢ - الأحكام السلطانية - الماوردى .
- ٣ - الإسلام فى المشارق والمغرب - د . محمد غلاب - طبع
دار التراث لجميع - القاهرة .
- ٤ - الإسلام قوة الغد العالمية - باول شمتر - ترجمة د . محمد
شامة - مكتبة وهبة .
- ٥ - الإشارة الى محاسن التجارة - لأبى الفضل - ط مطبعة مصر .
عام ١٣١٨ هـ .
- ٦ - تاريخ التمدن الإسلامى - جورجى زيدان - طبع القاهرة
١٩٠٢ - ١٩٠٦ .
- ٧ - تاريخ الشعوب الإسلامية - كارل بروكلمان .
- ٨ - تاريخ الطبرى - ابن جرير الطبرى .
- ٩ - تاريخ العالم - السيرجون . أ . هامرتن - طبع النهضة المصرية .
- ١٠ - تجارب الأمم - ابن مسكويه .
- ١١ - تفسير الإسلام - د . لورا فاجليرى - طبع القاهرة : الثقافة
الإسلامية .
- ١٢ - الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى - آدم متر -
ترجمة د . محمد عبد الهادى أبو ريده .
- ١٣ - الطول المستوردة وكيف جنت على أمتنا - د . يوسف
القرضاوى - نشر مكتبة وهبة .
- ١٤ - خاص الخاص - الثعالبى - طبع القاهرة عام ١٩٠٩ .
- ١٥ - الخراج - تدامة - طبع دى غوى .
- ١٦ - الخراج - أبو يوسف .
- ١٧ - الخراج - يحيى بن آدم .

- ١٨ — خطط المقرزى — المقرزى .
١٩ — صبح الأعشى — القلقشندى — طبع دار الكتب بالقاهرة .
٢٠ — الغرب والشرق الاوسط — برنارد لويس — ترجمة د. نبيل
صبحى .
٢١ — الكامل فى التاريخ — ابن الأثير (على بن أحمد بن أبى الكرم)
الطبعة الأوروبية .
٢٢ — المحاسن والمساوىء — أبيهتى .
٢٣ — محمد رسول الله — ايتين دينيه — ترجمة الامام الاكبر
الشيخ عبد الحلیم محمود .
٢٤ — مروج الذهب — المسعودى — انطبعة الأوروبية .
٢٥ — المسالك والممالك — ابن حوقل .
٢٦ — المستشرقون والاسلام .
٢٧ — ملحق القواميس — ر . ب . ا . دوزى — طبعة ليدن ١٨٨١ .
٢٨ — منهاج الاسلام فى الحكم — ليوبولد فايس — ترجمة منصور
محمد ماضى — الطبعة الخامسة .
٢٩ — النظام الاقتصادى فى الاسلام — مبادئه وأهدافه — د. محمد
أحمد العسال و د . فتحى عبد الكريم — مكتبة
وهبة — سنة ١٣٩٧ هـ ، ١٩٧٧ م .

* * *